جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: تسيير وإقتصاد بترولي

من إعداد الطالب: حمزة بن الزين

بعنوان:

المسؤولية البيئية والإجتماعية للشركات البترولية

"دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) بحاسي مسعود خلال فترة مارس 2013"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/19

أمام اللجنة المكونـة من السادة :

الدكتور/ علاوي محمد لحسن	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة).....	رئيسا
الدكتور/ محمد زرقون	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة).....	مشرفا ومقررا
الأستاذ/ أولاد حيمودة عبد اللطيف	(أستاذ مساعد– جامعة ورقلة).....	مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

إلى من أوصانا الله بطاعتهما..... والدّي الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي ..... الذين لم يدخرو جهدا

في تحفيزي وإعانتي... إلى أستاذي الكريم الدكتور

محمد زرقون وكذلك إلى أستاذي... الدكتور إسماعيل

بن قانة وإلى كل أساتذتي.... الذين لم يبخلوا علي

بنصائحهم القيمة.

إلى كل هؤلاء أهدي لهم ثمرة عملي المتواضع.

حمزة.....

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل أولا وأخرا وأشكره على توفيقه لي في إتمام هذه المذكرة المتواضعة والشكر موصول كذلك إلى مشرفي المحترم الدكتور محمد زرقون الذي وقف على كل صغيرة وكبيرة تخص هذه المذكرة، كما أشكر كل أساتذتي الكرام وعلى رأسهم الدكتور إسماعيل بن قانة والدكتور حمزة بن قرينة، والدكتورة مخلفي أمينة، الذين كانوا بمثابة بمصباح يضيئ لي الطريق ويعنيني على إنجاز هذا العمل.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بحث مدى إمكانية إلتزام المؤسسات البترولية بالمسؤولية البيئية والإجتماعية، وتم إختيار المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) كعينة لتطبيق هذه الدراسة، حيث تم توزيع (130)إستمارة إستبيان على عمال المؤسسة ولم تستعمل كل هذه الإستمارات نظرا لإلغاء البعض منها والبعض الأخر لم يسترجع.

ولإختبار فرضيات الدراسة تم إستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية، كالمتوسط الحسابي المرجح والإنحراف المعياري للوصول إلى نتائج تساعدنا في الحكم على المؤسسة، وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

1– رغم تنوع وتعدد الأراء حول مفهوم المسؤولية الإجتماعية من تصنيفها بأنها إلتزام على عاتق الشركات إلى تصنيفها كذلك بأنها إستجابة طوعية إلا أنها لا تخرج على كونها أعمال خيرية هادفة سواء للعمال أو للمجتمع.

2– أن التقيد والإهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية لا يتنافى مع أهداف وأفاق الشركات البترولية.

3– أن المؤسسة محل الدراسة(المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار) لاتطبق أبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية البيئية، مسؤولية الإجتماعية، مؤسسات البترولية.

Abstract:

This study aimed the possibility of commitment Petroleum institutions of environmental responsibility and social, were selected the National Foundation for services wells (ENSP) as a sample for the application of this study, were distributed (130) questionnaire lists on workers' did not use all these forms due to the cancel of some of them and others did not Retrieved.

And in order to examine the study were hypothesis use a group of statistical methods, arithmetic Average and standard deviation to reach the results help us to judge the institution, and the most important findings of results this study are:

1–despite the diversity and plurality of opinions about the concept of social responsibility classified as obligation on companies to be classified as well as voluntary compliance, but they do not go out on being a meaningful charity work for workers or the community.

2– the interest in observance of the principles and dimensions of environmental and social responsibility is not incompatible with the objectives of and prospects for the oil companies .

3–That the institution (National Foundation for wells Services) did not dimensions of environmental and social responsibility.

Key words: environmental responsibility, social responsibility, Petroleum institutions.

المحتويات

الإهداء II

شكر وعرفان.....III

الملخص.....VI

قائمة المحتويات.....VI

قائمة الجداول.....VI

قائمة الاشكال.....VI

قائمة الملاحق.....VI

المقدمة..... ب

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية.....02

المبحث الأول: المسؤولية البيئية والإجتماعية للشركات البترولية.....03

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....23

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار).....31

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....32

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.....39

الخاتمة 47

المراجع.....51

الملاحق.....54

الفهرس.....59

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	الإستمارات الموزعة والمستلمة من مجتمع الدراسة.	41
الجدول رقم 02	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	42
الجدول رقم 03	توزيع أفراد العينة حسب السن.	43
الجدول رقم 04	توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية .	44
الجدول رقم 05	إختبار صدق وثبات المقياس.	45
الجدول رقم 06	أبعاد الدراسة وعدد فقرة كل بعد.	46
الجدول رقم 07	معايير تحديد الإتجاه.	46
الجدول رقم 08	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة	48
الجدول رقم 09	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الإجتماعي.	48
الجدول رقم 10	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الإقتصادي.	49
الجدول رقم 11	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الأخلاقي والقانوني.	50
الجدول رقم 12	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد البيئي.	51

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	العلاقة بين عناصر الإدارة و البيئة	17
الشكل رقم 02	عناصر الإدارة البيئية	18
الشكل رقم 03	أدوات تطبيق الإدارة البيئية	20
الشكل رقم 04	العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والأخلاق	25
الشكل رقم 05	هرمCarroll للمسؤولية الاجتماعية	26
الشكل رقم 06	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس	42
الشكل رقم 07	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب السن	43
الشكل رقم 08	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية	44

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	**إستمارة إستبيان الموزعة على عمال المؤسسة**	63

العنوان	الصفحة
الإهداء.....	**II**
شكر وعرفان.....	**III**
الملخص.....	**IV**
قائمة المحتويات.....	**V**
قائمة الجداول.....	**VII**
قائمة الأشكال.....	**IX**
قائمة الملاحق.....	**XI**
المقدمة.....	**ب**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية.....	**1**
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول: المسؤولية البيئية والإجتماعية للشركات البترولية.....	**3**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	**25**
خلاصة الفصل الأول.....	**30**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار).....	**31**
تمهيد.....	**32**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....	**33**
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.....	**40**
خلاصة الفصل الثاني.....	**46**
الخاتمة.....	**47**
قائمة المراجع.....	**51**
الملاحق.....	**55**
الفهرس.....	**61**

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
I–1	الإستمارات الموزعة والمستلمة من مجتمع الدراسة.	33
I–2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	34
I–3	توزيع أفراد العينة حسب السن.	35
I–4	توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية .	36
I–5	إختبار صدق وثبات المقياس.	37
I–6	أبعاد الدراسة وعدد فقرة كل بعد.	38
I–7	معايير تحديد الإتجاه.	38
I–8	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة.	40
I–9	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الإجتماعي.	40
II–1	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الإقتصادي.	41
II–2	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الأخلاقي والقانوني.	42
II–3	المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد البيئي.	43

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
I–1	العلاقة بين عناصر الإدارة والبيئة	8
I–2	عناصر الإدارة البيئية	10
I–3	أدوات تطبيق الإدارة البيئية	12
I–4	العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والأخلاق	17
I–5	هرمCarroll للمسؤولية الاجتماعية	18
I–6	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس	34
I–7	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب السن	35
I–8	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية	36

الرقم	عناوين الملاحق	الصفحة
I–1	إستمارة إستبيان موزعة على عمال المؤسسة	55

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بحث مدى إمكانية إلتزام المؤسسات البترولية بالمسؤولية البيئية والإجتماعية، وتم إختيار المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) كعينة لتطبيق هذه الدراسة، حيث تم توزيع (130)إستمارة إستبيان على عمال المؤسسة ولم تستعمل كل هذه الإستمارات نظرا لإلغاء البعض منها والبعض الأخر لم يسترجع.

ولإختبار فرضيات الدراسة تم إستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية، كالمتوسط الحسابي المرجح والإنحراف المعياري للوصول إلى نتائج تساعدنا في الحكم على المؤسسة، وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي: رغم تنوع وتعدد الأراء حول مفهوم المسؤولية الإجتماعية من تصنيفها بأنها إلتزام على عاتق الشركات إلى تصنيفها كذلك بأنها إستجابة طوعية إلا أنها لا تخرج على كونها أعمال خيرية هادفة سواء للعمال أو للمجتمع، أن التقيد والإهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية لا يتنافى مع أهداف وأفاق الشركات البترولية، أن المؤسسة محل الدراسة(المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار) لاتطبق أبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية البيئية، مسؤولية الإجتماعية، مؤسسات البترولية.

Abstract:

This study aimed the possibility of commitment Petroleum institutions of environmental responsibility and social, were selected the National Foundation for services wells (ENSP) as a sample for the application of this study, were distributed (130) questionnaire lists on workers' did not use all these forms due to the cancel of some of them and others did not Retrieved.

And in order to examine the study were hypothesis use a group of statistical methods, arithmetic Average and standard deviation to reach the results help us to judge the institution, and the most important findings of results this study are : despite the diversity and plurality of opinions about the concept of social responsibility classified as obligation on companies to be classified as well as voluntary compliance, but they do not go out on being a meaningful charity work for workers or the community, the interest in observance of the principles and dimensions of environmental and social responsibility is not incompatible with the objectives of and prospects for the oil companies, That the institution (National Foundation for wells Services) did not dimensions of environmental and social responsibility.

Key words: environmental responsibility, social responsibility, Petroleum institutions.

يعتبر الإستثمار في مجال النفط من بين أهم المشاريع الإقتصادية نظرا لما يخلفه هذا الإستثمار من فوائد وأرباح تعود بالنفع على الشركات البترولية، إلا أن هذا الإستثمار ينتج أثار خارجية مضر بالبيئة والمجتمع من خلال العمليات الإنتاجية، فتوجه الشركات نحو جني الأرباح وزيادة المداخيل دون الإهتمام بالجوانب البيئية والإجتماعية خلق جدلا واسعا في أوساط الساحة العلمية والإقتصادية بظهور مجموعتين بين مؤيد لإضافة ودمج الشركات البترولية لعنصر المسؤولية البيئية والإجتماعية في خططها وسياساتها المستقبلية، ومنهم من يعارض تحمل الشركات البترولية لإلتزاماتها البيئية والإجتماعية نظرا لكون هذه الأعمال ذات مسؤولية مشتركة بين كل الفاعلين في الوسط الإقتصادي.

فمع كل هذا الجدل الواسع وظهور العولمة والإقتصاد الحر والتطور التكنولوجي السريع والإنتشار الكبير للتلوث وإتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية فإن الحاجة أصبحت ماسة لكي يتحمل كل مسؤول عن مؤسسة بترولية أو غيرها من المؤسسات مسؤولياته تجاه البيئة والمجتمع من أجل النهوض بالمجتمعات والأمم والسير بهم نحو طريق النمو الإزدهار.

ومن خلال ما سبق نقوم بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يلتزم مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) بأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية؟

وتتفرع على هذه الإشكالية الإسئلة التالية:

1– ماهي الأبعاد الذي تفرضها المسؤولية البيئية والإجتماعية على المؤسسات البترولية؟

2– هل تطبيق المؤسسات البترولية لهذه الأبعاد يعتبر إستثمار إقتصادي وإجتماعي مفيد للمؤسسة والمجتمع؟

1– فرضيات الدراسة: تم صياغة الفرضيات بناءا على الإشكالية المطروحة

ا– إن إلالتزام بأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات البترولية.

ب– تتوقف المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة على مدى إلتزام هذه الأخيرة بتلبية حاجات ومتطلبات عمالها فقط.

ج– أن مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) يلتزم بأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية.

2- أسباب إختيار الموضوع :

ا- حاجة المؤسسات البترولية لمثل هذه المواضيع من أجل تحسيسهم بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

ب- يعتبر موضوع المسؤولية البيئية والإجتماعية من إنشغالات الساعة في أوساط الساحة العلمية والإقتصادية.

ج- طبيعة التخصص مع إمتلاك الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع.

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معالجة إحدى الموضوعات المهمة والخاصة بالمسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسات البترولية ومدى تحمل هاته المؤسسات لمسؤولياتها تجاه البيئية والمجتمع من خلال عرض وتوضيح السبل المساعدة في تحقيق ذلك من خلال الإطار النظري للدراسة، كما نسلط الضوء على عينة من هذه المؤسسات والمتمثلة في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار لمعرفة مدى إلتزامها بأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية.

4- أهميةالدراسة:

إن توجه المؤسسات البترولية نحو تحقيق الأرباح وجني مداخيل ضخم ولو كان على حساب البيئية والمجتمع جعل كثير من أنصار هذا التوجه من جمعيات وهيئات دولية ومحلية الداعية لحماية البيئة والمجتمع وتخليصهم من قبضة هذه المؤسسات التي لا تراعي حتى حق الأجيال القادمة في النمو والعيش الكريم جعلوا هذه المعادلة تتغير نوعا ما في زمن العولمة والإنفتاح الإقتصادي من خلال ضغطهم على هاته المؤسسات البترولية من أجل إضافة عنصر الإهتمام بالبيئة والمجتمع ضمن اهدافهم الإستراتجية وهذا في ظل الحراك والتنافس الإقتصادي الكبير الموجود بين هذه المؤسسات.

5- حدود الدراسة: تتحدد حدود الدراسة من خلال الأبعاد التالية:

ا- الحدود الموضوعية: تندرج هذه الدراسة ضمن المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسات البترولية حيث تهتم هذه الدراسة بتقييم الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسات البترولية.

ب- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) بحاسي مسعود من خلال إستمارة إستبيان موزعة على عمال المؤسسة، حيث يتم تحليل إجابات أفراد العينة والتوصل إلى نتائج وإستنتاجات بناءا على إجاباتهم.

ج-الحدود الزمنية: تمت الدراسة في شهر مارس من سنة 2013.

6-منهج وهيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ومن أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة إستخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يبين الإطار النظري للدراسة الذي يشمل المسؤولية البيئية والإجتماعية، حيث تطرقنا إلى توضيح مفهوم كل جزء سواء من المسؤولية البيئية أو المسؤولية الإجتماعية كذلك عرض لدوافع وأسباب تبني المسؤولية البيئية وعلاقة الأعمال بالبيئة، أما من حيث المسؤولية الإجتماعية فتطرقنا إلى التطرو التاريخي لهذا المفهوم ومبادئه وأبعاده وكذلك إلى توضيح معايير قياس الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسات البترولية، وهذا كله كان في المبحث الأول من هذا الفصل، أما المبحث الثاني فخص مجموعة من الدراسات السابقة حول نفس الموضوع أو جزء منه، حيث تم توضيح هذف كل دراسة والعناصر الذي تناولتها مع توضيح النتائج الذي توصل إليها كل باحث ونقدها إذا توفرت الأسباب لذلك، وفيما يخص الفصل الثاني فتم دراسة الجانب التطبيقي لهذه الدراسة ومحاولة إسقاط كل ماتم التطرق إليها في الجانب النظري على مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) لمعرفة مدى إلتزام هذه الأخيرة بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية من خلال إستمارة إستبيان موزعة على عمال المؤسسة، ولإستكمال هذه الدراسة وإنجاحها تم الإعتماد على مجموعة من المراجع المتنوعة وفي شتى المصادر من مقالات منشورة وكتب ومواضيع الملتقيات، وتقارير وغيرها من المصادر.

7-صعوبات الدراسة:

من خلال إعدادنا لهذا البحث واجهنا بعض العراقيل التي صعبت علينا دراسة الموضوع منها مايخص الجانب النظري، ولحداثة هذا الموضوع لم تكن هناك مراجع كثيرة تساعد على إتمام هذا البحث، وأما مايخص الجانب التطبيقي فكانت الصعوبات حول الحصول على مؤشرات نقيس من خلالها الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسة.

8- الدراسات السابقة:

تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة والمتنوعة فمنها مايشمل المسؤولية الإجتماعية في الجانب التسويقي ومنها مايشمل تحقيق التنافسية عن طريق الإلتزام بأبعاد المسؤولية الإجتماعية وغيرها من الدراسات (أنظر صفحة رقم 25 من الفصل الأول).

ومن الله التوفيق .....

تمهيد :

تعتبر المؤسسة البترولية وحدة إقتصادية إنتاجية هدفها الأول يبقى الربح وتحقيق مداخيل ضخمة مع تحقيق أهداف رئيسية متمثلة في البقاء في السوق وضمان الإستمرارية مع مواكبة حدة المنافسة والتطور التكنولوجي السريع، هذه جملة من الأهداف التي تسعى جل المؤسسات البترولية لتحقيقها في وقت مضى،إلا أنه في وقتنا الحالي أضيف هدف أخر لتلك الجملة من الأهداف وهو الجانب البيئي والإجتماعي الذي أصبح محور إهتمام كبرى المؤسسات البترولية ومع زيادة الضغوط الدولية والمحلية من هيئات وجمعيات تطالب المؤسسات الإقتصادية خاصة البترولية منها بتحمل مسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع.

إن الإهتمام بالجانب البيئي والإجتماعي من طرف المؤسسات البترولية يعتبر من أهم متطلبات الوقت الحاضر إذ تعالت وتزايدة الأصوات من أجل إحترام حقوق الإنسان، نظرا لما تقوم به بعض المؤسسات بتحقيق أرباحها وزيادة مداخيلها وذلك على حساب البيئة والمجتمع.

كما يوجد لبعض المفكرين والعلماء إعتقاد بأن سر نجاح المؤسسات البترولية ومفتاح الدوام والإستمرارية في السوق هو دمج العنصر البيئي والإجتماعي ضمن أهداف وإستراتجيات المؤسسة البترولية نظرا لمكانة هذا العنصر في وقتنا الحالي.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في المباحث التالية:

المبحث الأول:المسؤولية البيئية والإجتماعية للشركات البترولية الجزائرية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول : الإطار النظري للمسؤولية البيئية والإجتماعية للشركات البترولية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يخص الإطار النظري للمسؤولية البيئية، أما المطلب الثاني فيشمل الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول : الإطار النظري للمسؤولية البيئية

يعتبر الجانب البيئي من بين الجوانب المهمة في تطور وإستمرار الشركات البترولية من خلال إلتزام هاته الشركات بمسؤولياتها البيئية التي توفر للشركة فرص للنمو الإقتصادي بزيادة أرباحها مع إكتساب رضا الزبون وكل أفراد المجتمع، وتتمثل هذه المسؤوليات في مجموعة من العناصر و الأبعاد التي سنلخصها في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف البيئة (Environment):

المحيط بكل ما يحتويه من هواء ومياه وتربة ومافيها وما عليها من كائنات حية وعلاقة التفاعل بينهم[1].
كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم 1972 البيئة بأنها [2]" **رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته**".

الفرع الثاني: المسؤولية البيئية للشركات البترولية:

تتجه الكثير من الشركات في وقتنا الحالي نحو الإهتمام بالبيئة من خلال إدراجها في خططها وإستراتجياتها وكذلك أهدافها ، وهذا الإهتمام لم يأتي من فراغ ،بل جاء من مجموعة من الضغوطات ذات الطابع المحلي والدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاء من خلال زيادة حدة المنافسة بين الشركات من أجل البقاء في السوق.

1- مفهوم المسؤولية البيئية

يمكن تعريف المسؤولية البيئية للشركات على أنها عملية تغطية الأثار البيئية لعمليات الإنتاج الشركات كاتخفيض عملية تلف المنتجات والإنبعاثات الغازية،وتقليص الممارسات التي تكون لها أثار سلبية مستقبلا على البيئة، كماتتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة[3].

---

[1] 1محمد علي الأنباري، **الإطار المفاهيمي للبيئة والتنميةالمستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيدها دوليا ومحليا**، **تقرير**، قسم الهندسة المعمارية ، جامعة بابل العراق، سنة النشر مجهولة،ص1

[2] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية،جامعية قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، 2007،ص16 .

[3] محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الأثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة**، **ملتقى دولي**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بشار 2012.

وفي تعريف أخر للدكتور نجم عبود نجم حول المسؤولية البيئية يقول " **إذا كانت الأعمال تعمل من أجل بيئة لامحدودة الموارد وسلع بيئية مجانية وتكاليف خارجية يتحملها المجتمع أو الطبيعة ، فإن المسؤولية البيئية هي إعادة التوازن في علاقة الأعمال بالبيئة من خلال التأكيد على محدودية الموارد وكون السلع البيئية ذات تكلفة شأنها شأن عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال،وبالتالي فهي تكلفة داخلية على من يستخدمها أويفسدها أويلوثها إن يتحملها**."

ويكون إعتبار تلويث البيئة عمل غير أخلاقي في الحالات التالية[1]:

1– أن يكون لدى الشركات القدرة على تجنب التلوث ولم تقم بذلك؛

2– أن يكون لدى هذه الشركات إمكانية محتملة لتجنب التلوث ولم تقم بذلك؛

3– أن يكون بإمكان شركات الأعمال فرصة لتجنب التلوث أو خفضه ولاتقوم بذلك لأن التلويث حسبها ضمن الحدود المسموح قانونا؛

4– أن لاتقوم الشركات بالتلويث في بلدان أو أقاليم لوجود لوائح وتشريعات بيئية تمنع ذلك ،في حين تقوم بالتلويث في أقاليم أخرى لعدم مثل هذه اللوائح كما هو موجود في البلدان النامية؛

5– أن لاتبادر الشركة في تحسين أدائها البيئي رغم إستطاعتها القيام بذلك وذلك خوفا من تتأثر أرباحها الأنية سلبا بذلك.

2– دوافع تبني المسؤولية البيئية في الشركات البترولية:

إن تبني الشركات البترولية للمسؤولية البيئية في وقتنا الحاضر يكون إما تبني طوعي أو تبني ضروري[2].

1–1 أسباب التبني الإختياري للمسؤولية البيئية للشركات البترولية:

1– حماية النظام البيئي والإستخدام الأمثل للموارد؛

2– المساهمة في حل المشاكل البيئية مثل مشكل الإحتباس الحراري؛

3– زيادة الوعي لدى المؤسسة بالخروقات والتجاوزات البيئية؛

4– تحسين سمعة المؤسسة من خلال الإهتمام بالجوانب البيئية ودفع العمال نحو الإلتزام أكثر بمسؤولياتهم تجاه البيئة؛

5– التحكم الجيدة في سلوك العمال وطرق العمل ذات التأثير السلبي المحتمل على البيئة؛

6– إكتساب المؤسسة لولاء المجتمع والحكومات؛

[1] نجم عبود نجم ، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، كتاب، دار الورق للنشر والتوزيع،2012،ص19.

[2] منية غريب، ساسي سفيان، **المؤسسةالإقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق**، ملتقى وطني، جامعة الطارف، سنة النشر جهولة، ص2 .

7- تقليل في التكاليف الخارجية الناتجة عن العملية الإنتاجية.

2-1 أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية للشركات البترولية :

1- المتطلبات الحكومية: المتمثلة في التشريعات والقوانين البيئية من أجل دفع المؤسسة نحو تحمل لمسؤولياتها تجاه البيئة.

2- المستهلكين: بسبب زيادة وعي المستهلكين باالأضرار البيئية كان لازما على المؤسسة إنتاج منتجات صديقة للبيئة من أجل تحقيق والإستجابة لرغبات عملائها.

3- المساهمين والمستثمرين: تبرز إسهامات المستثمرين والمساهمين من خلال فرضهم لظغوطات على المؤسسة من أجل تحسن أدائها البيئي.

4- المتطلبات التعاقدية: إن الإهتمام المتزايد بالبيئة وزيادة الضغوطات من قبل الجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية وكذلك أفراد المجتمع عجل من تغيير صفة الصفقات والعقود وذلك من خلال دمج عنصر البيئة في هاته الصفقات[1].

2- عناصر المسؤولية البيئية:

تتمثل عناصر المسؤولية البيئية في ثلاث ركائز أساسية هي[2] :

التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، مراعاة أصحاب المصالح.

1-1 التعهدات البيئية : تكون الشركة مسؤولة بيئيا إذا حققت الشروط التالية :

1- تبني رؤية مؤسسية شاملة تهدف إلى حماية البيئة؛

2- وضع مبدئ حماية البيئة من أولوياتها؛

3- العمل على أساس أن العمليات الإقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛

4- تشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم المبادئ البيئية.

---

[1] منية غريب، ساسي سفيان، **المؤسسةالإقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق**، ملتقى وطني، جامعة الطارف، سنة النشر جهولة، ص2 .

[2] محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الأثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة، ملتقى دولي**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار 2012.

1-2 إدارة الموارد والطاقة : تكون إدارة الموارد ضمن النقاط التالية :

1- إستغلال الأمثل للموارد الطبيعية؛

2- إعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛

3- مراجعة وتقييم للأداء من أجل الإستمرارية في النمو؛

4- إنتاج واستعمال الأمثل للموارد المتجددة.

1-3 مراعاة أصحاب المصالح : مراعاة أصحاب المصالح تكون من خلال النقاط التالية:

1- تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول نشاطاتها البيئية؛

2- القيام بالإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية ؛

3- قبول المحاسبة من طرف أصحاب المصالح حول الأثار البيئية الناتجة عن عمل الشركة[1].

الفرع الثالث: علاقة الأعمال وعناصر الإدارة بالبيئة

1- علاقة الأعمال بالبيئة:

لقد تعاملت الأعمال مع البيئة كمعطى مجاني ،وبأنها موارد غير منتهية لهذا لازالت حتى الأن تمارس أدوار سلبية تجاه البيئة، فهي تستعمل الهواء النقي والماء الصافي والأرض الخضراء لتحولها فيما بعد إلى موارد ملوثة، إن المبادئ التي قامت عليها الأعمال تجاه البيئة كانت في كثير من الحالات ذات تأثير سلبي، ولعل من بين هاته المبادئ مايلي[2] :

1-1 تغليب الجوانب الفنية والإقتصادية على الجوانب الإجتماعية والبيئية:

1- يبرز هذا من خلال توجه الشركات نحو الإنتاج والتسويق، ثم إستهلاك هاته المنتجات من أفراد المجتمع دون النظر فيما بعد الإنتاج والإستهلاك ،لأن كثير من هاته المنتجات تكون نفايات موجودة في الشوارع؛

2-إن توجه الشركات دائما نحو الإنتاج الكثير والربح الكبير دون مراعاة الجانب البيئي ستكون نتيجته حتما تلويث كبير للبيئة.

[1] محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الأثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة**، **ملتقى دولي**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بشار 2012.

[2] نجم عبود نجم ، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، كتاب، دار الورق للنشر والتوزيع،2012،ص19.

1– 2إهمال شركات الأعمال التكاليف المتعلقة بالبيئة ،عندما تكون هي طرف في المعادلة:

1– أن الموارد البيئية من ماء وهواء وغيرها من الموارد دائما ما كانت عنصر في العملية الإنتاجية للشركات؛

2– إن هاته الموارد عند إستعمالها في العملية الإنتاجية تعتبر فيما بعد العملية الإنتاجية كتكاليف خارجية تتحملها البيئة والمجتمع؛

3– يجب على الشركات العاملة تحمل مسؤولياتها تجاه هاته الموارد بإعتبارها كتكاليف داخلية في عملياتها الإنتاجية وبالتالي تتحملها هاته الشركات.

الإ أن الشركات ظلت مؤكدة على أن موارد البيئة هي موارد مجانية، وإذا كان هناك من يتحملها فإن المجتمع هو الذي يدفع الضريبة ويتحمل التكلفة، لكن سرعان ما أصبحت الضغوطات تزداد على الشركات فكان لزاما عليها الإنتقال من مبدأ المجتمع (**society pays principle**) يدفع إلى مبدأ الملوث يدفع (**polluter pays**)

1–3 تغليب شركات الأعمال للمصالح قصيرة الأمد على المصالح طويلة الأمد:

1– يكون ذلك من خلال التوجه نحو تحقيق الأرباح في الأجال القصيرة دون مراعاة الأثار السلبية على البيئة ولعل مايبرز ذلك هو إستنزاف الشركات البترولية لكميات كبيرة من المياه لإستخراج غاز الصخر، وكذلك قطع الأشجار في الجهة المقابلة للمؤسسات صناعة الخشب من أجل تحقيق الربح السريع؛

2– إن الإستراتجية التي تسير عليها معظم الشركات اليوم هي وفق منطق الأعمال القائم على عصفور في اليد خير من عشرة تأتي فيما بعد ، وهذا هو طريق شركات الأعمال فبدلا من إدامة المورد لإستمرار العائد يتم إستغلاله بقوة وعند الإنتهاء منه تنتقل للموارد الأخرى[1].

1–4 النظرة الضيقة المباشرة لشركات الأعمال على حساب النظرة الأشمل والغير مباشرة:

1– رغم أن شركات الأعمال كانت دائما ماتحاول تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق الإستجابة الأمثل لحاجيات الزبون مقارنة بالمنافسين، الإأنها لم تقم بذلك في الجهة المقابلة مع البيئة، والتفسير الذي يمكن أن يقدم لتي هاته الحالة، هو أن الشركات البترولية عجزت عن تحمل مسؤولياتها تجاه البيئة، والواقع أن شركات الأعمال تعملت بنظرة ضيقة تجاه مسؤولياتها البيئية.

[1] نجم عبود نجم ، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، كتاب، دار الورق للنشر والتوزيع،2012،ص19

1-5 إعتماد شركات الأعمال التكنولوجيا على حساب البيئية:

1- ويظهر في بدء الأمر أن إعتماد شركات الأعمال على قدراتها التكنولوجية كان من أجل التخفيف من مشكلاتها البيئية، لأن هاته الشركات كانت تعتقد أن التكنولوجيا هي الحل لكل المشكلات، الإ أنها سارت بهذه التكنولوجيا الملوثة إلى أبعد حدود، ومن الملاحظ كذلك على الشركات التي تستعمل تكنولوجيا متطورة وعالية النفايات ،ليس لها بالمقابل الإ القليل من المساهمات في التكنولوجيا قليلة التلوث،فمثل هاته الشركات فهي تميل لمعالجة التلوث بعد وقعه بدلا من الوقاية منه من حيث المبدأ[1].

2- علاقة عناصر الإدارة بالبيئة: تظهر علاقة عناصر الإدارة بالبيئة من خلال الشكل رقم 01:

ويكون ذلك من خلال تفاعل كلا من عناصر إدارة الشركة أو المنظمة مع عناصر البيئة والغرض واحد هو تحقيق المنظمة لأهدافها ،فتكون بذلك البيئة عنصر فعال في تحقيق أهداف المنظمات[2].

الشكل رقمI- 1: العلاقة بين عناصر الإدارة و البيئة

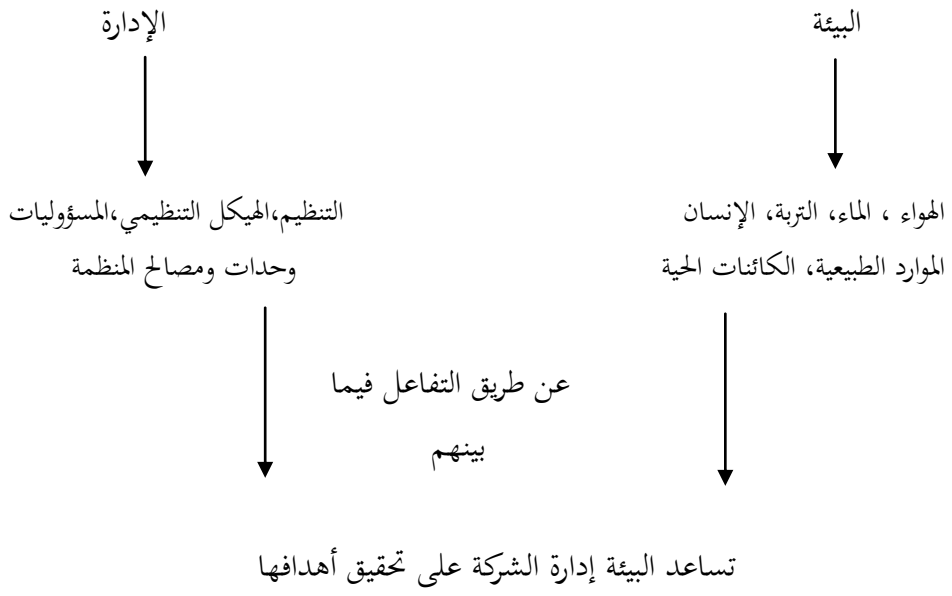

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على أفكار مطانيوس مخول وعدنان غانم **نظام الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد 25 العدد الثاني .2009،ص35. .

[1] نجم عبود نجم ، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، كتاب، دار الورق للنشر والتوزيع،2012،ص19

[2] مطانيوس مخول ،عدنان غانم، **نظام الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد 25 العدد الثاني .2009،ص35.

الفرع الرابع : نظام الإدارة البيئية وكيفية تطبيقه

إن القيام بوضع نظام إدارة مخصص للبيئة في وقتنا الحالي، يعتبر من أولى الأولويات بالنسب للمؤسسات ومنظمات الأعمال من أجل تحسين أدائها البيئي وتحمل كامل مسؤولياتها تجاه البيئة ، ومن أجل كذلك كسب ولاء الزبون نظرا لما تنتجه هاته المؤسسات من منتجات سليمة وصديقة للبيئة.

ومن أجل كذلك البقاء في السوق ومنافسة المؤسسات العامل في ذات المجال ، ونظام الإدارة البيئية السليم يكون راجع إلى التخطيط السليم والصحيح للمؤسسة.

1- تعريف نظام الإدارة البيئية:

يوجد لنظام الإدارة البيئية عدة تعريفات من عدة علماء الإ أنها تتفق من حيث المبدأ والمضمون، فنجد Nora Goldsteen تقول عن الإدارة البيئية بأنها " **مجموعة الإجراءات والخطوات التي تتخذها المؤسسة بهدف تقييم،أثر نشاطها أو منتجاتها أو خدماتهاأو كلاهما على البيئة، وذلك بهدف إنشاء النظام الإداري الذي سيعمل على تقليل هذا الأثر عبر الزمن.**[1] "

ويعرفها كذلك **William. R. Mangum** على أنها " **الإجراءات ووسائل الرقابة المحلية أو الإقليمية أو العالمية الموضوعة من أجل حماية البيئة،وهي تتضمن كذلك الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والإستفادة الدائمة من هذه الموارد.**[2]"

وهي أيضا وضع مجموعة من الخطط والإجراءات والسياسات من أجل حماية النظام البيئي من خلال تقييم ومراجعة الأثار البيئية الناتجة عن العملية الإنتاجية للمؤسسات وتصحيحها بفرض وسائل رقابية.

2- عناصر نظام الإدارة البيئية :

يوجد لنظام الإدارة البيئية ستة عناصر موضحة في الشكل رقم 02 هي:

[1] راشي طارق ،**الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسات الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى دولي، جامعة فرحات عباس سطيف 2011، ص148.

[2] فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، **الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية**، ملتقى وطني، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، سنة النشر مجهولة.

الشكل رقم I–2: عناصر نظام الإدارة البيئية

السياسة البيئية ← بمثابة قيم ومبادئ موجهة لكل أفراد الشركة من أجل يكونوا على إتصال دائم بالبيئة.

التخطيط ← تحديد الأهداف والعمليات التي تساعد على تطبيق السياسة البيئية.

تنفيد العمليات ← تنفيد الأهداف المسطرة بدقة.

الإتصالات والتقارير البيئية ← تبادل المعلومات والتقارير بين أفراد المؤسسة حول مدى مطابقة. الأهداف للسياسة البيئية.

المراجعة الإدارية ← إدخال تعديلات على السياسة البيئية في حالة وجود نقائص تعيق تحقيق. الأهداف.

تقييم الأداء ← تقييم الأداء البيئي للمؤسسة من خلال التوصل للنتائج والأهداف.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على أفكار موسى عبد الناصر،امال رحمان،**الإدارة البيئية وأليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية**، أبحاث إقتصادية و إدارية العدد الرابع، جامعة بسكرة،سنة2008،ص74.

3– فوائد تطبيق نظام الإدارة البيئية في الشركات: من بين أهم هذه الفوائد نجد:

1– يساعد نظام الإدارة البيئية الشركات على دمج الإهتمامات والإعتبارات البيئية ضمن خطط وعمليات الإستراتجية للشركة؛

2– يساهم في تخفيف الضغط المفروض على الشركات من الجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية المهتمة والداعمة لمبادئ وقواعد حماية البيئة؛

3– الشركات التي تطبق نظام الإدارة البيئية تستفيد ماليا من خلال الإنتاج النظيف و كذلك من خلال إجتنابها لحوادث العمل؛

4– يساعد الشركة على التحسين المستمر لأدائها البيئي[1].

[1] عمري صخري، عبادي فاطمة، **دور الدولة في تدعيم تطبيق نظام الإدارة البيئية لتحسين أداء المؤسسة الإقتصادية**، مجلة الباحث العدد 11، 2012، ص158.

إن من أهم الملاحظات التي تأخد على تطبيق نظام الإدارة البيئية،هو إستفادة المؤسسة من جانبين إثنين،الأول الجانب المجتمعي بحيث تحسين الشركة من صورتها تجاه أفراد المجتمع ويكون لها جانب من القبول لهؤلاء الأفراد.
والجانب الثاني هو الجانب المالي حيث تستفيد الشركة من وفرة مالية كبيرة كما ذكرنا أنفا.

4- : ادوات تطبيق الإدارة البيئية

تتمثل هذه الأدوات في : التشريعات ، مجموعات الضغط،معايير الجودة والمنافسة،التمويل[1].

1-1 التشريعات

وهي عبارة عن مجموعة من القوانين الملزمة لأفراد المجتمع وكذلك المنظمات في إطار قيامهم بالعملية الإنتاجية بالإضافة إلى اللوائح المنظمة للعمل عند إنشاء مؤسسات صناعية أو إدارتها ،حيث تقوم الدولة بفرض مجموعة من العقوبات وإيقاف عمل تلك المشروعات عند إخلالها لشروط العمل وللنظم والمعايير البيئية.

2-1 مجموعات الضغط :

وتتمثل في الهيئات والجمعيات الداعمة والداعية لحماية البيئة من خلال تقديم مساعدات مالية وفنية للمؤسسسات الإنتاجية المحافظة والصديقة للبيئة والتي تلتزم بالتشريعات واللوائح المنظمة للبيئة.

3-1 معايير الجودة والمنافسة:

وهي المعايير التي تلتزم بها المؤسسات ومنظمات الأعمال من خلال نشاطها التجاري والصناعي بالإضافة إلى إرساء ثقافة الجودة التي تؤدي إلى نشوء المنافسة بين هاته المؤسسات ، ومدى مراعاتها للشروط البيئية.

4-1 التمويل :

ويقصد به ما تسعى إليه أغلب الشركات المنتجة في استهلاك الطاقة النظيفة، بعيداً عن التلوث البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير التمويل في تحمل تكاليف العملية الإنتاجية وفي زيادة الفرص التسويقية، لذا أعطت الجهات الممولة عناية واهتماماً قبل دراسة تمويل المشروعات، من خلال تخفيض الالتزامات البيئية، حتى لا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وصعوبة في استرداد الأموال مرة أخرى، والشكل رقم 03 يوضح أكثر أدوات تطبيق الإدارة البيئية.

[1] مطانيوس مخول ،عدنان غانم،**نظام الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد 25 العدد الثاني .2009، ص36وص37.

الشكل رقم I–3 أدوات تطبيق الإدارة البيئية

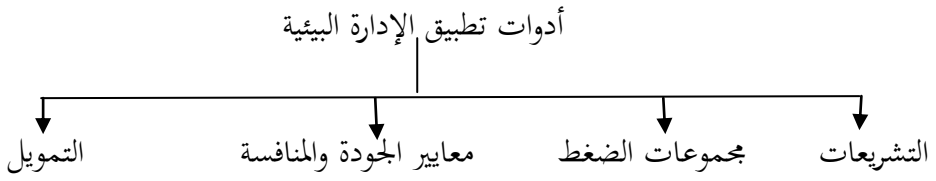

المصدر : مطانيوس مخول ،عدنان غانم،**نظام الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد 25 العدد الثاني 2009.،ص36وص37.

المطلب الثاني : الإطار النظري للمسؤولية الإجتماعية

يكتسي الدور الإجتماعي للشركات أهمية بالغة في بقاء ونمو هاته الشركات نظرا لما تقدمه من أعمال تخدم المجتمع والبيئية،حيث أن توجه الشركات المعاصرة لوقتنا الحالي لم يعد توجه نحو جني الأرباح وزيادة المبيعات أي توجه نحوالإستثمار إقتصادي ،بل أصبحت لهاته الشركات توجهات أخرى بالأخص التوجه نحو الإستثمار الإجتماعي.

الفرع الأول : الإطار المفاهيمي والتطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى بعض المفاهيم المتنوعة حول المسؤولية الاجتماعية، كما سيتم كذلك إلقاء نظرة تاريخية على كيفية تطور هذا المفهوم من الثورة الصناعية إلى غاية العصر الحالي.

1– مفهوم المسؤولية الإجتماعية:

عرف (drucker)المسؤولية الإجتماعية بأنها **" إلتزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه**[1] **"**

وعرفها الإتحاد الأوروبي بأنها " **مفهوم تقوم من خلاله الشركات بتضمين إعتبارات بيئية وإجتماعية في أعمالها وفي تفاعلها نحو أصحاب مصالح بشكل تطوعي.**[2]**"**

ممايلاحظ من هذه التعريفات أنها مختلفة من حيث مبدأ المسؤولية الإجتماعية ،فمنهم من يعتبرها إلتزام واجب على الشركات كماهو الحال مع تعريف البنك الدولي وتعريف drucker ومنهم من يعتبرها عمل طوعي من الشركات تجاه المجتمع وهذا مانص عليه مفهوم الإتحاد الأوروبي للمسؤولية الإجتماعية وكذلك رؤية بعض الباحثين

[1] صالح السحيباني، **المسؤولية الإجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، ملتقى دولي، لبنان، 2009، ص4.

[2] المعهد العربي للتخطيط، **المسؤولية الإجتماعية للشركات**، مجلة العدد تسعون، الكويت،2010 ، ص2

حيث يطلقون عليها الإستجابة الأجتماعية ومواطنة الشركات الإ ان هذه التعريفات تصبوا إلى هذف واحد وهو خدمة المجتمع والبيئة.

2- التطور التاريخي للمسؤولية الإجتماعية:

مر التطور التاريخي للمسؤولية الإجتماعية عبر سبع حقب وسبب هذا التطور يعود إلى عوامل إقتصادية كظهور الثورة الصناعية وماصاحبها،وعوامل إجتماعية كزيادة وعي أفراد المجتمع وظهور جماعات الضغط المتمثلة في الجمعيات والمنظمات العالمية المؤيدة والداعمة لفكرة المسؤولية الإجتماعية[1].

1-1 الثورة الصناعية:

تميزت هذه الفترة في بدايتهابالإستغلال المفرط لجهود العاملين وضعف الوعي الإجتماعي والبيئي لدى الملاك،وبدافع رغبة أصحاب المؤسسات زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة المداخيل بدءت تتغير وجهاتهم نحو العمال من معاملاتهم كألة إنتاجية إلى معاملاتهم كاعمال لهم حقوقهم وعليهم واجبات في المؤسسة من خلال الإهتمام بعنصر الحوافز المادية كازيادة الأجور .

1-2 مرحلة تضخم حجم المؤسسات:

تميزت هذه المرحلة بالتخصص في العمل لدى العمال وبتطور وزيادة حجم المؤسسات الساعية دائما نحو الربح وزيادة المداخيل دون مراعاتها لمسؤولياتها تجاه المجتمع المحيط بها ، أي أن خلال هذه الفترة تم إهمال عنصر المسؤولية الإجتاعية.

1-3 مرحلة تأثير أفكار الإشتراكية:

ظهرت خلال هذه الفترة بوادر المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من خلال مطالبة العمال في حقهم في التقاعد والضمان الإجتماعي وكذلك عنصر حوادث العمل والإستقرار الوظيفي ،وكان هذا كله بسسب أفكار المذهب الإشتراكي بقيادة المفكر كارل ماركس الذي يناهض بشدة المؤسسات الخاصة وإستغلالها للعمال وإهتمامه الدائم بتوفير سبل الراحة للعمال وإعطائهم حقوقهم الكاملة.

[1] عبد الله خبابه، **صهيب خبابه**، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، **ملتقى دولي**، جامعة بشار، 2012، ص1.

1-4 مرحلة الكساد الإقتصادي وظهور النظرية الكينزية:

بسسب الأزمة الإقتصادية سنة 1929 وإنهيار المؤسسات الصناعية ومانتج عنها من تسريح العمال وظهور البطالة في صفوف أفراد المجتمع وظهور النظرية الكينزية الداعمة إلى تدخل الدولة في الإقتصاد في حدود معقولة من أجل إعادة التوازن الإقتصادي،وإنشار أفكار الإشتراكية بين أفراد المجتمع ،كان هذا كله نقطة التحول نحو مبادئ وعناصر المسؤولية الاجتماعية.

1-5 مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية التوسع الصناعي الكبير:

ظهر في هذه المرحلة عنصر النقابات وما يدعو إليه من حقوق العاملين والقوانين التي تحمي حقوقهم والمشاركة في مجلس إدارة الشركة ،كما تعزز وتجذر فكر الإشتراكية في هذه المرحلة ،وظهور جمعيات حماية المستهلك في الدول الغربية،مما أدى بالمؤسسات إلى الإهنمام بالعمال من خلال وضع حد أدنى للأجور ونظم التأمين الإجتماعي والصحي للعمال، والإهتمام بعنصر حوادث العمل ،وهذا مايجسد النقلة النوعية التي حدثت في فكرت المسؤولية الإجتماعية لدى المؤسسات من خلال التوجه من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.

1-6 مرحلة ظهور جماعات الضغط:

أدى ظهور جماعات الضغط والمتمثلة في الجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية إلى تجسيد ودعم وحماية فلسفة المسؤولية الإجتماعية من خلال ضغطها على المؤسسات الصناعية بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق القوانين والتشريعات الحكومية.

1-7 مرحلة إقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية :

تتميز هذه المرحلة بتغير طبيعة الإقتصاد من ظهور الإقتصاد الحر والعولمة وعنصر الخصصة وإنتشار والتطور التكنولوجي الرقمي الكبير ، وإتشار كذلك نظام المعلومات وشبكة الإنترنت، وظهور المنافسة بين المؤسسات أدى هذا بالمؤسسات بدمج عنصر المسؤولية الإجتماعية ضمن إستراتجياتها و أهدافها نظرا لما يلعبه هذا العنصر (المسؤولية الإجتماعية) من دور في تحقيق المؤسسات لمكاسب إقتصادية وإجتماعية[1].

[1] عبد الله خبابه، **صهيب خبابه، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي**، جامعة بشار، 2012، ص1.

الفرع الثاني : مبادئ وأبعاد المسؤولية الإجتماعية

1- مبادئ المسؤولية الإجتماعية:

تعددت وتنوعت أفكار ونظرات الباحثين حول كيفية صياغة مبادئ المسؤولية الإجتماعية الإ أنها أتفقت من حيث المضمون والهدف التي تصبوا إليه، ومن رؤى هؤلاء الباحثون نجد نظرة DAVID , GULER الذين قسموا مبادئ المسؤولية الإجتماعية إلى ثلاث أقسام هي[1] : الإستدامة، الشفافية، المسألة.

*** الإستدامة:**

هي تلبية الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الأساسية للجميع، وتمتد لتشمل كل الفرص المتاحة من أجل تحقيق حياة أفضل،وهي كذلك القدرة على التحمل والمسؤولية.

*** الشفافية:**

هي قيام الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح بطريقة أنية وواضحة ومفيدة عن أوضاعها وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها وأدائها تجاه المجتمع التي تعيش فيه كما يلزم مفهوم الشفافية ضرورة الإفصاح عن عمليات الرقابة بالإضافة إلى تمكين الأفراد المعنيين من الحصول على المعلومات اللازمة حول الأنشطة الإجتماعية للشركة.

*** المساءلة:**

يرتبط مفهوم المساءلة بالإطار القانوني والهيكل التنظيمي ،والإستراتجيات والإجراءات التي تضمن لجهاز الرقابة بالشركة النقاط التالية:

1- أن تنفي بواجباتها القانونية المتعلقة بتوزيع مواردها وتقييم أداؤها؛

2- تفصح عن قانونية وكفاءة إستخدام المال العام بالإضافة إلى إجراءاتها وأنشطتها؛

3- رئيس وموظفوا الجهاز مسؤولون عن أعمالهم.

2- أبعاد المسؤولية الإجتماعية :

لقد تعددت الرؤى عند الباحثين لأبعاد المسؤولية الإجتماعية ،الإأنها لم تخرج عن أربعة أبعاد هي:

المسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع، المسؤولية الإجتماعية تجاه حماية المستهلك، المسؤولية الإجتماعية تجاه أخلاقيات الأعمال، المسؤولية الإجتماعية تجاه حماية البيئة والموارد الطبيعية[2].

---

[1] David crowther,guler aras,book , **corporate social responsability**,2008,p19.

[2] فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المستنصرية-اليمن، 2003 ص47

*** المسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع:**

تبرز مسؤولية الإجتماعية للشركات تجاه المجتمع المحيط بها من خلال الدور الفعال التي تلعبه هاته الشركات في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال نشاطاتها الإجتماعية،وكذلك تبرز هذه المسؤولية بتقليل الشركات للأثار السلبية الناجمة عن العملية الإجتماعية وبالتالي تحقيق رضا الزبون ،وهذا في ظل تزايد الوعي لدى أفراد المجتمع تجاه الدور السلبي الذي تقوم بها الشركات الإنتاجية وإنعكاسها على المجتمع ككل .

*** المسؤولية الإجتماعية تجاه حماية المستهلك:**

برزت قضية حماية المستهلك في السنوات الأخيرة ضمن قضايا المسؤولية الإجتماعية من خلال دمج منظمات الأعمال لهاته القضية ضمن خططها وقرارتها الإستراتجية ،نظرا لما يعنيه المستهلك من خروقات هذه المنظمات التي تسع دائما إلى الربح وذلك على أفراد المجتمع ،وتظهر هذه الخروقات مثلا في السعر ،والإعلان ،الضمان إلى غير ذلك من التجاوزات.

أما السعر: فيكون التجاوز من خلال فرض أسعار لا تتلائم مع القدرة الشرائية للمستهلك

الإعلان: يظهر التجاوز بإستعمال المنظمات لأسلوب الخداع في إعلانتها حول السلعة المعروضة ،فيقوم المستهلك بشراء هذه السلعة وإن لم يكن بحاجة إليها.

الضمان : يلزم على الباعة أن يقدموا ضمان للمستهلك حول صلاحية المنتج.

*** المسؤولية الإجتماعية تجاه أخلاقيات الأعمال:**

تعد أخلاقيات الأعمال بمثابة االصورة العاكسة التي تبين المنظمة على حقيقتها وبالتالي قد تظهر الجانب المشرق للمنظمة أمام المستهلكين والمجتمع بشكل عام، ويمكن كذلك أن تكشف المستور عن الجوانب السلبية في أداء المنظمة تجاه المجتمع ويظهر الشكل رقم04 العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والأخلاق[1].

[1] فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية-اليمن، 2003 ص47

الشكل رقم**I–4 العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والأخلاق**

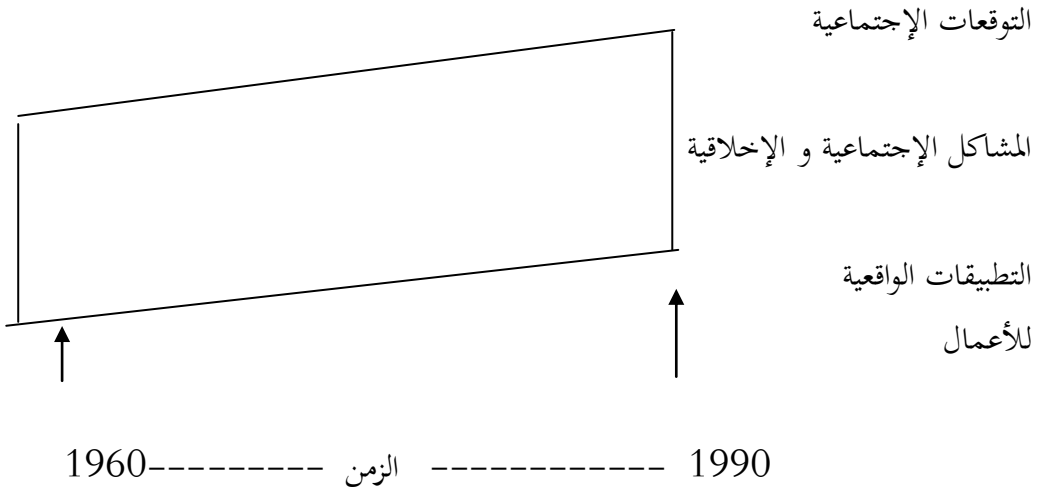

المصدر: فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية–اليمن2003 ص60

يظهر هذا الشكل أن توقعات التي ينتظرها أفراد المجتمع من الشركات هي أكبر بكثير من التطبيقات الواقعية الموجودة لذلك على الشركات إلتزام معاهداته تجاه المجتمع لكي تبقى الثقة متبادلة بين الطرفين.

*** المسؤولية الإجتماعية تجاه حماية البيئة والموارد الطبيعية:**

إن توجه الشركات نحو الربح وزيادة المبيعات ،لايكون بمعزل عن الإهتمام بالإعتبارات البيئية حيث يعتبر كلا من الطرفين مكمل لبعضهم البعض ،وأن وضع منظمات الأعمال لأهدافها التنموية والتطور والبقاء في السوق يكون من خلال دمج عنصر البيئة والإستعمال الرشيد للموارد الطبيعية ضمن أهدافها الإستراتجية[1].

و هناك من الباحثين من تطرق لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بصيغة أخرى من خلال هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية ويظهر ذلك في الشكل رقم05.

[1] فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية–اليمن، 2003 ص47

الشكل رقم I–5هرمCarroll للمسؤولية الاجتماعية

تحسين نوعية حياة المجتمع ← المسؤولية الخيرة
Philanthropique Responsabilités
+
الالتزام بالأعمال وتخفيف الضرر ← المسؤولية الأخلاقية Ethical responsabilités
+
تقنين المجتمع من الصواب والخطأ ← المسؤولية القانونية Légal responsabilités
+
التوجه نحو الربح ← المسؤولية الإقتصادية Économique responsabilités

Reference : wayne visser, **REVISITING CARROLL'S CSR PYRAMID AN AFRICAN PERSPECTIVE** book ,2005 ,p34.

فتصبح المسؤولية الإجتماعية= المسؤولية الخيرة+ المسؤولية الأخلاقية+ المسؤولية القانونية+ المسؤوليةالإقتصادية.

الفرع الثالث: دوافع و إتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية

متعددة هي دوافع وأسباب تبني المسؤولية الاجتماعية، كما أن إتجاهات نشرها مرتبطة ومتسلسلة تسلسل منطقي.

1– دوافع تبني المسؤولية الإجتماعية: تتمثل دوافع تبني المسؤولية الإجتماعية في النقاط التالية:

* تحسين سمعة المؤسسة على المستوى المحلي والدولي[1]؛
* كسب ثقة أفراد المجتمع وحكومات الدول؛

[1] رسلان خضور،**التنمية الإقتصادية والأجتماعية في سوريا**، ندوة الاقتصادية الرابعة والعشرون، دمشق،2011،ص18 .

* جلب قوة عمل أكثر كفاءة؛

* زيادة مبيعات ومداخيل الشركات؛

* الحد من التوترات الإجتماعية وإحلال السلام الإجتماعية؛

* زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية نتيجة الرضا الوظيفي للعمال؛

* دعم أفراد المجتمعات للمؤسسات التي تطبق وتتحمل المسؤولية الاجتماعية.

2- إتجاهات نشر المسؤولية الإجتماعية:

تنشر المسؤولية الإجتماعية للشركات من خلال ثلاث محاور هي[1]:

1-1 المساهمة المجتمعية التطوعية:

يبرز هذا المجال في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الإجتماعية حديث نسبيا، ويتضمن المساهمات الخيرية والهبات والإستثمارات طويلة الأمد في الصحة والتعليم وغيرها من المبادرات الخيرية.

1-2 العمليات الجوهرية للأعمال:

إن رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات ضرورية لإدخال المسؤولية الإجتماعية للشركات ،وتستطيع أي شركة من خلال التحاور والتفاعل مع موظيفها من تحسين الأوضاع والظروف وإيجاد فرص للتنمية المهنية قوية ومن ذلك إجراءات تقليل المخلفات الصناعية وترشيد إستهلاك الطاقة ،كما تستطيع الشركة مساعدة مورديها على تحسين أداء وقوة العمل والتخفيف من الضرر البيئي عبر المواثيق والإتفاقيات.

1-3 حشر التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي:

على الصعيد الداخلي تقوم قيادات المسؤولية الإجتماعية بتوضيح الصورة وتهيئة المناخ العام للعاملين الذي يمكن من خلاله تحقيق التوازن بين متطلبات زيادة أرباح الشركات ومبادئ المسؤولية الإجتماعية،أما على الصعيد الخارجي فإن كبار مسؤولي الشركات ومجالس الإدارات يؤيدون المبادرات الإجتماعية الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

[1] حسين الأسرج، **المسؤولية الإجتماعية للشركات**، مجلة العدد تسعون، الكويت، 2010، ص7 .

الفرع الرابع: قياس الأداء الإجتماعي للمؤسسات

قبل التطرق لأدوات قياس الأداء الإجتماعي للمؤسسات ،لابد من تقديم لمحة عن iso 26000 المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية للشركات.

1- المواصفة القياسية iso 26000:

1-1 تمهيد:

بدأ نشاط المنظمة الدولية للتقييس (ISO) سنة1947 يشارك في عضويتها 157هيئة قومية من مختلف الدول وتقوم هذه المنظمة بإعداد بعض المواصفات القياسية التي تعطي قيمة مضافة لمختلف الأعمال من خلال الإهتمام بالجودة و البيئة وغيرها من المواصفات ذات التأثير اليجابي على الأعمال والشعوب، ويشارك في إعداد هذه المواصفات مجموعة من الخبراء و الفنيين وكذلك منظمات حماية المستهلك وممثلي الحكومات [1] .

2-1 iso 26000،مفهومها ،مبادئها،إيجابياتها:

1-1-1 مفهوم iso 26000 :

هي مواصفة دولية تقوم على إعطاء تعليمات وإرشادات للشركات والمنظمات حول المسؤولية الإجتماعية ومن المنتظر تطبيقها في كل الشركات العامة أو الخاصة وكذلك في كل الدول المتقدمة والنامية، بحيث تساعد هذه المواصفة الدول والشركات على أن يكونوا مسؤوليين إجتماعيا وبالكيفية المرادة من أطرف فئات المجتمع، وتقدم كذلك المبادئ المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وكل المواضيع والقضايا المتعلقة بها.

2-1-1 المبادئ والتعليمات التي تقدمها المواصفة العالمية (iso 26000): أهم هذه المبادئ هي[2]:

* المفاهيم والمصطلحات والتعاريف المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية؛
* أصول وإتجاهات وخصائص المسؤولية الإجتماعية؛
* مبادئ وممارسات المسؤولية الإجتماعية؛
* مجالات وقضايا المسؤولية الإجتماعية؛
* دمج وتنفيد وتعريف سلوك المسؤول داخل المنظمة؛

---

[1] **المواصفة القياسية الدولية إيزو26000 حول المسؤولية الإجتماعية**،2006،ص1.

[2] وهيبة مقدم، **تحسين الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو26000 حول المسؤولية الإجتماعية**، ملتقى، جامعة عبد الحميد إبن باديس-مستغانم- الجزائر، ص7 .

* تحديد أصحاب المصلحة وكيفية الحوار معهم؛

* الإلتزامات والإتصالات بالإضافة إلى الأداء وغيرها من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية[1].

1-1-3 إيجابياتها : تظهر إيجابيات المواصفة العالمية iso26000 في النقاط التالية:

* يساعد الشركات على إكتساب السمعة جراء تطبيقهم لمبادئ المواصفة الدولية؛

* إكتساب ولاء الموظفين؛

* يساعد على إلتزام الموظفين وزيادة إنتاجية الشركة؛

* زيادة مداخيل الشركات وتحقيق الأرباح؛

* يكسب الشركة ويضفي عليها صبغة التنافسية[2].

2- معايير قياس الأداء الإجتماعي للشركات:

تم وضع مجموعة من المعايير التي تقيم وتقييس الأداء الإجتماعي للشركات ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة ،وتتم هذه العملية بعد مرور فترة من الزمن ثم تتم عملية القياس أو من خلال مقارنة أداء عمل ونشاط الشركة الإجتماعية مع النشاط الإجتماعي للشركات الأخرى،ومن أمثلة هذه المعايير مايلي:

1-1 معيار قياس حجم النشاط الإجتماعي للشركة تجاه العامليين ويتم القياس عبر ستة معايير هي[3]:

1-1-1 معيار قياس الدخل النقدي للعاملين بالشركة :

يتضمن هذا المعيار مرتبات وأجور العمال وكذلك مختلف الحوافز و المكافئات التي يتحصل عليها عمال الشركة خلال فترة زمنية ، ويتم تقديرها بطريقة التالية:

معيار قياس الدخل النقدي للعاملين = المرتبات والأجور + المكافآت والحوافز النقدية / عدد العاملين

[1] **Iso26000 responsability social** ,p3 [1].

[2] **نفس المرجع** سابق،ص19 (iso26000) .

[3] رابح عرابة،وهيبة بن داودية، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية**، ملتقى، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر ص7.

1-1-2 معيار قياس مساهمة الشركة في حل مشاكل الاجتماعية لعمالها:

يتضمن هذا المعيار كل المساهمات التي تقدمها الشركة في سبيل حل المشاكل الإجتماعية التي تواجه عمالها مثل : وسائل الانتقال، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية وغيرها من المشاكل ويتم قياسها عن طريق:

معيار قياس مساهمة الشركة =عدد العاملين المستفدين من مساهمة الشركة في حل المشكلات الاجتماعية / عدد العامليين في الشركة

1-1-3 مؤشر قياس مساهمة الشركة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين لديها:

يشمل هذا المعيار إجمالي النفاقات والمساهمات التي تقوم بها الشركة في مجال التدريب والتكوين لفائدة عمالها من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في السوق ،وتقاس هذه النفاقات من خلال قسمة أجمالي تكاليف التدريب والتكوين على مجموع الأجور المدفوعة للعمال.

مؤشر القياس: تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف التدريب والتطوير / إجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين

1-1-4 معيار قياس مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين لديها:

يوضح هذا المؤشر مساهمة الشركة في الحد من حوادث العمل لديها عن طريق توفير الأمن الصناعي لعمالها.

مؤشر القياس: عدد الحوادث التي تقع في السنة / عدد ساعات العمل الفعلية السنوية

1-1-5 معيار قياس إستقرارحركة العمل بالشركة:

يتضمن هذا المقياس عدد العمال التاركيين لعملهم سنويا[1].

مؤشر القياس: عدد العاملين تاركي العمل سنويا / إجمالي عدد العاملين

[1] رابح عرابة،وهيبة بن داودية، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية**، ملتقى، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر ص7.

1-1-6 مؤشر قياس حصة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للشركة:

يتضمن هذا المؤشر قيمة الأرباح المقدمة سنويا للعمال[1].

متوسط حصة العامل في الأرباح= قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين / عدد العاملين

1- 2 معيار قياس حجم النشاط الإجتماعي للشركة تجاه العملاء:

1-1-1 مؤشر قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين منتجات وخدمات الشركة:

يبين هذا المعيار تكاليف البحث والتطوير التي تنفقها الشركة من أجل تحسين جودة منتجاتها وخدماتها الموجه للعملاء.

متوسط ما ينفق على تحسين = نفقات أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة / إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤداة

1-1-2 مؤشر قياس دور الشركة في حل و الرد على استفسارات ومشاكل العملاء:

يتضمن هذا المعيار عدد المشاكل التي إستجابت لها الشركة تجاه عملائها.

عدد المشاكل التي استجابت لها الشركة = عدد المشكلات التي عالجتها الشركة واستجابت لها / إجمالي عدد المشكلات المقدمة من العملاء والمستهلكين

[1] رابح عرابة،وهيبة بن داودية، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية**، ملتقى، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر ص7.

1- 3معيار قياس حجم النشاط الإجتماعي للشركة تجاه المجتمع والبيئة:

يتم القياس عبر أربعة مؤشرات هي[1]:

1-1مؤشر قياس المساهمة الإجتماعية في تحقيق الرفاهية:

يوضح هذا المؤشر إسهامات الشركة تجاه المجتمع المحلي من خلال توفيرها لمجموعة من النشاطات الإجتماعية والرياضية والصحية وغيرها من النشاطات لفائدة أفراد المجتمع.

معدل تكلفة الإنفاق= تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الإجتماعية للمجتمع / إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركة

1- 2 مؤشر قياس مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة :

يشمل هذا المؤشر عدد المناصب التي توفرها الشركة لأفراد المجتمع.

معدل الشركة في التشغيل= عدد العاملين المعينين بالشركة سنويا / إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة

1-3 مؤشر قياس مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة:

يتضمن هذا المعيار نسبة المساهمات التي تقوم بها الشركة تجاه الحفاظ على البيئة ومنع التلوث وتتمثل هذه المساهمات في البحوث والدراسات وكذلك الملتقيات العلمية وغيرها من المساهمات.

نسبة إنفاق الشركة= تكلفة مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة / إجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات في المنطقة

1-4 معيار قياس مساهمة الشركة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة:

يبين هذا المعيار قيمة مساهمات الشركة في تحسين وتطوير البنية التحتية للمنطقة المحيطة.

قيمة مساهمة الشركة= تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف تحسين البنية التحتية / إجمالي تكاليف مساهمة الشركات العاملة في المنطقة

[1] رابح عرابة،وهيبة بن داودية، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية**، ملتقى، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر ص7.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يشمل هذا المبحث بعض الدراسات السابقة والمنقسمة على مطلبين، المطلب الأول يخص الدراسات باللغة العربية، أما المطلب الثاني فيشمل الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت نفس الموضوع أو جانب من جوانبه حيث تم توضيح العناصر التي تناولتها كل دراسة والنتائج المتوصل إليها وكذلك أهدافها، والتوصيات التي أوصى بها كل الباحث مع القيام بنقد كل دراسة من هذه الدراسات إن أمكن ذلك.

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

يشمل هذا المطلب الدراسات باللغة العربية، وهي مرتبة حسب المدى الزمني.

1- الطاهر خامرة (2007)

عنوان الدراسة " المسؤولية البيئيةوالإجتماعية، مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"، طبيعة الدراسة :" مذكرة مقدمة لستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد بيئة،قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

تناولت الدراسة المسؤولية البيئية والإجتماعية ،مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حيث قسم الباحث الدراسة إلى ثلاث فصول ، تطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتنمية المستدامة ،أما الفصل الثاني تطرق إلى الإطار النظري للمسؤولية البئية والإجتماعية ، وفي الفصل الثالث والإخير تطرق إلى الدراسة التطبيقية، وعلاقة هاته الدراسة مع محور دراستي تتلخص في جزئها الأول (المسؤولية البيئية والإجتماعية).

تهدف هذه الدراسة إلى :

ا- معرفة مدى إلتزام المؤسسة الإقتصادية تجاه عنصر المسؤولية البيئية والإجتماعية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

ب- محاولة إسقاط الجانب النظري للمسؤولية البئية والإجتماعية على أرض الواقع لمعرفة مدى تجاوب المؤسسة الإقتصادية مع عنصر المسؤولية البيئية والإجتماعية.

وتلخصت هذه الدراسة في النتائج التالية :

ا- أن المؤسسة الإقتصادية محل الدراسة (مؤسسة سوناطراك) تخلف أثار بيئية وإجتماعية أثناء نشاطها.

ب- عدم إلتزام المؤسسة بإعداد تقارير حول نشاطها البيئي و الإجتماعي.

ج- أن مؤسسة سوناطراك لم تعي بعد حول مسؤوليتها البيئية والإجتماعية وتمارس نشاطها في هذا المجال بشكل إلزامي، في حين أنه كان عليها أن يكون توجهها بشكل طوعي.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها :

1- على الحكومات تقنين أنظمة في المؤسسات الإقتصادية حول المسؤولية البئية والإجتماعية؛

2- على مؤسسة سوناطراك القيام بموازنة بين مسؤوليتها البيئية والإجتماعية؛

3- ضرورة قيام مؤسسة سوناطراك بشراكة مع المؤسسات الرائدة في المجال البيئي والإجتماعي من أجل الإستفادة من الخبرة اللازمة في هذا المجال؛

4- الحث على القيام بدورات علمية من أجل تحسيس المؤسسات الإقتصادية بالمسؤولية البيئية والإجتماعية.

2 - خليل حسين محمد عرابي (2009)

عنوان الدراسة " أثر المسؤولية الإجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "

طبيعة الدراسة : شهادة ماجستير مقدمة إلى كلية إدارة المال والأعمال، قسم إدارة الأعمال (الدراسات العليا)، جامعة أل البيت.

تناولت الدراسة أثر المسؤولية الإجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية وعلاقة هاته الدراسة مع محور بحثي تكمن في الجزء الأول من الدراسة (المسؤلية الإجتماعية) ،حيث قسم الباحث الدراسة إلى خمسة أجزاء ،تناول في الجزء الأول منها الإطار العام للدراسة ،أما الجزء الثاني فخصصه للإطار النظري للدراسة حيث تناول في الجانب النظري الأول حول المسؤولية الإجتماعية والجانب النظري الثاني حول الميزة التنافسية أما الجزء الثالث تطرق فيه إلى الدراسات السابقة حول الموضوع والجزء الرابع خصصه لتحليل البيانات وإختبار الفرضيات وخلص في الإخير وفي الجزء الخامس إلى نتائج الدراسة مع تقديم التوصيات والإقتراحات اللازمة.

هدفت هذه الدراسة إلى :

ا- تبين أثر المسؤولية الإجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية على الجامعات الأردنية في إقليم الشمال؛

ب- واقع المسؤولية الإجتماعية في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال؛

ج- التعرف إلى مستوى ممارسة المسؤولية الإجتماعية للمديرين العاملين في الجامعات الإردنية في إقليم الشمال؛

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن :

ا- أن الجامعات الأردنية في إقليم الشمال تمارس المسؤولية الإجتماعية بنسب متفاوت نسبيا تتراوح مابين درجة عالية ودرجة متوسطة؛

ب- أن الجامعات الأردنية في إقليم الشمال تحقق ميزة تنافسية من مؤشرات (المرونة ،الإستجابة،الجودة.) بنسب متفاوتة مابين درجة عالية إلى درجة متوسطة.

وعلى ضوء الدراسة التي قام بها الباحث قدم بعض التوصيات منها :

ا– ضرورة الإهتمام بالعاملين ،وأصحاب أو ذوي الحاجات الخاصة وكذلك البيئة والمجتمع ككل لما لهم من تأثير بارز على عنصر المسؤولية الإجتماعية؛

ب– تشجيع الدراسات والبحوث حول فلسفة المسؤولية الإجتماعية؛

ج– ضرورة قيام الجامعات الأردنية في إقليم الشمال بإهتمام بعناصر الميزة التنافسية.

من الملاحظ من هاته الدراسة أن الباحث وفق في دراسته التطبيقية على الجامعات الأردنية من خلال الإهتمام والتركيز على عنصر هام من عناصر المسؤولية الإجتماعية والمتمثل في العاملين في هاته الجامعات .

3– بابا عبد القادر،وهيبة مقدم (2009)

عنوان الدراسة " المسؤولية الإجتماعية ميزة إقتصادية خالقة للقيمة ".

طبيعة الدراسة :" دراسة تطبيقية على مؤسسة سوناطراك"

تناولت الدراسة المسؤولية الإجتماعية كميزة خالقة للقيمة ،وعلاقة هاته الدراسة مع محور دراستي تكمن في الشطر الأول من الدراسة (المسؤولية الإجتماعية).

قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاث مباحث ، تطرقت في المبحث الأول إلى الإطار النظري للميزة التنافسية والمسؤولية الإجتماعية،أما المبحث الثاني تطرقت فيها إلى تعظيم تنافسية المؤسسة،كما تطرقت في المبحث الثالث إلى مظاهر المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الجزائرية،وهدفوا الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى:

ا– الكشف عن المنافع المادية والغير المادية التي تجنيها المؤسسة في حال إلتزامها بالمسؤولية الإجتماعية؛

ب– معرفة عدد المؤسسات التي ستلتزم بنهج المسؤولية الإجتماعية في حالة تحقق منافع للمؤسسات التي طبقت مبادئ المسؤولية الإجتماعية،وقد تجلت نتائج هذه الدراسة فيمايلي :

ا– يمكن لمنظمات الأعمال أن تحقق أرباح كلما زادت من دورها الإجتماعي؛

ب– يمكن كذلك لهؤلاء المنظمات أن تكتسب سمعة تنافسية في حالة إلتزامها الدور الإجتماعي؛

ج– إن تبني فلسفة المسؤولية الإجتماعية يعد عنصر أساسي في تقليل الضغط التي تمارسه الحكومات على الشركات الكبرى؛

د– زيادة الثقة بين الشركة والمجتمع المحيط بها.

4- عبد الغفور دادن،و حفصي رشيد .

عنوان الدراسة " المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية".

طبيعة الدراسة :" دراسة نظرية".

تناولت الدراسة تحقيق تنافسية المؤسسة في ظل ظروف ومحديدات المسؤولية البيئية والإجتماعية،وعلاقة هذا البحث مع محور دراستي يتلخص في النصف الثاني من عنوان الدراسة (المسؤولية الاجتماعية والبيئية)،حيث تناول الباحث في هاته الدراسةمفهوم المسؤولية البيئية والإجتماعية وجذورها التاريخية كماتطرق إلى عنصر قياس الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسة.

توصل الباحث في نهاية هاته الدراسة إلى إستنتاجات منها :

ا- أن المسؤولية الإجتماعية للشركات تعتبر من اهم الأدوات لتحقيق تنافسية مع الشركات الأخرى؛

ب- أنها (المسؤولية الإجتماعية) من بين أساليب زيادة أرباح المؤسسات؛

ج- أن الإهتمامات البيئية والإجتماعية،وتحقيق التنمية المستدامة ،هم جزء لا يتجزء من تطبيقات المسؤولية الإجتماعية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

يشمل هذا المطلب الدراسات باللغة الأجنبية.

1- Tatjana Chahoud (2007).

عنوان الدراسة" المسؤولية الإجتماعية والبيئية للشركات في الهند- تقييم دور إتفاق الأمم المتحدة العالمي "، طبيعة الدراسة " تقرير يعرض نتائج مشروع بحث نفذ كجزء من الدورة التدريبية للدراسات العليا للمعهد الألماني للتنمية".

تناول التقرير المسؤولية الإجتماعية والبيئية للشركات في الهند مع تقييم دور ةاثر إتفاق الأمم المتحدة حول ضبط وتوجيه هاته المسؤولية،وعلاقة هاته الدراسة مع موضوع بحثي تكمن في تطرق الباحث إلى المسؤولية البيئية والإجتماعية في الهند،حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية ومدى تأثير إتفاق الأمم المتحدة على توجيه سلوك المؤسسات تجاه المسؤولية البيئية والإجتماعية في الهند ،ومن أجل تحقيق الباحث الهدف من وراء إنجاز هذه الدراسة قام بإنجاز إستمارة إستبيان و71مقابلة أجريت مع ممثلي الشركات الصناعية الموجودة في الهند،وخلصت هذه الدراسة في الأخير إلى بعض النتائج منها:

ا- المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتفاعل بين المنظمات غير الحكومية والشركات هي لا تزال نادرة وتحتاج إلى تعزيز؛

ب– أنه لايوجد تأثير كبير لإتفاق الأمم المتحدة على توجيه سلوك المؤسسات والشركات نحو المسؤولية الإجتماعية؛

ج– أنه لايوجد دعم من هذا الإتفاق من أجل ترسيخ مبادئ المسؤولية البيئية والإجتماعية للشركاتفي الهند.

2- George Pohle and Jeff Hittner (2008)

عنوان الدراسة" تحقيق النمو المستدام من خلال المسؤولية الإجتماعية للشركات"

طبيعة الدراسة " دراسة تطبيقية أجريت على 250 رجل أعمال من أنحاء العالم"

تناولت الدراسة كيفية تحقيق النمو المستدام من خلال تحقيق مبادئ المسؤولية الإجتماعية للشركات وعلاقة هاته الدراسة مع محور بحثي تتجسد من خلال تطرق الباحث للمسؤولية الإجتماعية للشركات حيث تطرقت الدراسة إلى مفهوم ومبادئ المسؤولية الإجتماعية وإلى أثر نشاط الأعمال في تحقيق النمو كما عرج الباحث إلى كيفية تطوير ودمج المسؤولية الإجتماعية كاإستراتجية لدى المؤسسة،وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ا– أن رجال الأعمال يعتقدون أن المسؤولية الإجتماعية هي فعل خيري؛

ب – أنهم لا يهتمون بجانب النمو المستدام وإنما هدفهم الربح فقط؛

ج– حوالي 68 % من قادة الأعمال يرون أن المسؤولية الإجتماعية هي فرصة ومنصة للنمو.

3- Cristina A, Kim Nguyen , Lana Olup.

عنوان الدراسة"أربع دراسة حالة حول المسؤولية الإجتماعية للشركات في كل من كوكاكولا،ابل،كانون،وول مارت"، طبيعة الدراسة" دراسة تطبيقية"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الصراع الموجود بين الشركات الأربعة (كوكاكولا،ابل،كانون،وول مارت) على مبادئ المسؤولية الإجتماعية وفيما إذا كانت هاته الشركات تنفذ سياسات محددة تجاه المسؤولية الإجتماعية بحيث تكون هذه المحديدات قابلة للقياس،وإعتمدت هذه الدراسة على البحوث السابقة حيث تطرق الباحثون في هذه الدراسة إلى التطور التاريخي للمسؤولية الإجتماعية ،ومما مدى إلتزام الشركات الأربعة بقواعد وأسس المسؤولية الإجتماعية،وعلاقة هذه الدراسة مع محور بحثي تتلخص في تطرق الباحث إلى المسؤولية الإجتماعية للشركات،وتوصلت هاته الدراسة في أخرها إلى إستنتاجات منها:

إستخلص الباحثون أن الشركات الأربعة قامت بتنفيد مبادئ المسؤولية الإجتماعية لكن هذا بشكل مؤقت لأن هذه الشركات لم تستمر في إلتزاماتها تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بسسب الخروقات التي حدثت فيما بعد في نشاطاتها.

خلاصة الفصل الأول:

فائدة تبني ودمج المؤسسات البترولية لعنصر المسؤولية الإجتماعية في أهدافها وإستراتجياتها هو زيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والصراعات بين إدراة المؤسسة وعمالها وكذلك المجتمعات التي تحيط بها من خلال إلتزامها بمبادئ المسؤولية الإجتماعية من إستدامة الموارد من أجل الحفاظ على الأجيال المستقبلية، وكذلك الشفافية في الأعمال والمساءلة من خلال إجراء تقارير دورية حول مدى إلتزام وتطبيق المؤسسة لأبعاد المسؤولية الإجتماعية.

أما فائدة تبني المؤسسات البترولية لعنصر المسؤولية البيئية هو تلبية حاجات ورغبات الإنسان كاتخفيف الأثار البيئية الناتجة عن عملية الإنتاج وتخفيض الإنبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري وذلك من خلال وضع المؤسسة نظام إدارة بيئي يتكون من عملية تخطيط والذي بموجبه تبني المؤسسة أهدافها تجاه البيئة كذلك إعداد تقارير بيئية مع المراجعة الدورية التي من خلالها يتم تقييم عمل المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها البيئية.

إن عملية قياس وتقييم مدى إلتزام المؤسسات البترولية بالمسؤولية البيئية والإجتماعية يعد كذلك من أنجع الطرق في معرفة إتجاه المؤسسة من خلال إستعمال مؤشرات توضح وتقيم للمؤسسة أعمالها تجاه البيئة والمجتمع ومن أهم هذه المؤشرات نجد معيار قياس حجم النشاط الإجتماعي للشركة تجاه المجتمع و مؤشر قياس مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة.

تمهيد:

بعد أن تم تقديم الإطار النظري للمسؤولية البيئية والإجتماعية وتوضيح كيفية إلتزام المؤسسات البترولية بهاته المسؤولية والطريقة التي تسمح للمؤسسات البترولية معرفة مكانتها وما مدى إلتزامها بأبعاد الجانب البيئي والإجتماعي من خلال مؤشرات قياس الأداء، جاء الدور على الجانب الميداني وعلى إحدى المؤسسات البترولية المتمثلة في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) لمعرفة وتقييم واقع ممارسة وإلتزام المؤسسة بأعمالها تجاه البيئية والمجتمع ككل من خلال إستمارة إستبيان موزعة على عمالها.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: النتائج

المبحث الثاني :المناقشة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنقوم في هذا المبحث توضيح الطريقة والأدوات المستعملة في هذه الدراسة، حيث نقوم بتعريف مجتمع الدراسة والمتمثل في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار، مع تبين الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة

يشمل هذا المطلب تحليل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك القيام بإختبار صدق وثبات أداة الدراسة والمتمثلة في إستمارة إستبيان.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP)

تمت الدراسة في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) وهي من أهم الفروع المنبثقة عن المؤسسة الأم (سوناطراك)، تعود نشأتها(ENSP) إلى الفاتح من أوت عام 1981،حيث تزاول شاطها في المجال البترولي أين تكمن مهمتها الأساسية في توفير خدمات ذات طابع بترولي[1].

يتكون مجتمع الدراسة من عمال المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) حيث شملت الدراسة 56 عامل من مختلف المستويات ومؤهلاتهم العلمية كما ستوضحه الجداول الأتية .

تم توزيع 112 إستمارة إستبيان على عمال المؤسسة وأسترجعت 84 إستمارة كما موضحة في الجدول رقم 01،وألغيت 28 إستمارة نظرا لعدم إجابة بعض عينات الدراسة على كامل أسئلة الإستبيان.

الجدول رقم**I-1** :**الإستمارات الموزعة والمستلمة من مجتمع الدراسة**

الإستمارات / المديريات	الموزعة	المستلمة
مديرية حماية البيئة	20	15
مديرية إختبار الأبار	23	21
مديرية خدمات الأبار	60	39
مديرية الزجر	09	09

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الإستمارات الموزعة والمستلمة.

[1] **مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار**، مجلة، العدد الأول، الجزائر، 2010، ص50.

وفيما يلي وصف لعينة الدراسة:

الجدول رقم I–2 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	***45***	%80
إناث	***11***	%20
المجموع	***56***	***%100***

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تفريغات برنامج Excel

الشكل رقم**I–6** : **التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس**

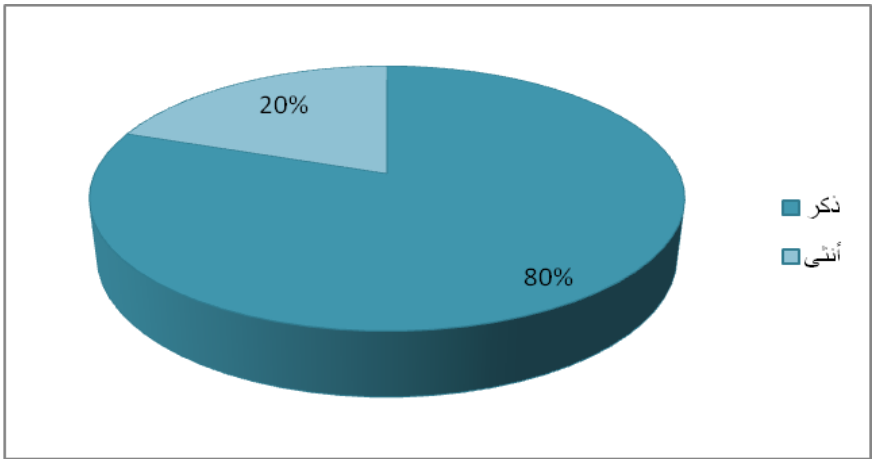

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج برنامج Excel

تبين النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق والتمثيل البياني بأن أغلب العمال والمسيرين هم من جنس الذكور بعدد تكرارات بلغ 45 تكرار وبالنسبة مئوية بلغت 80%، أماعدد العمال والمسيرين من جنس الإناث بلغ 11 عاملة بنسبة 20%، وسبب إعتماد المؤسسة على عنصر الذكور أكثر من الإناث، راجع لكون المؤسسة ذات نشاط خدمية متعلق بأبار النفط، وهي نشاطات مرهقة وتحتاج جهد بشري مضاعف وهذا مالا يتسنى للإناث القيام به.

جدول رقم **I–3** :**توزيع أفراد العينة حسب السن**

السن	التكرار	النسبة
30-20	32	%57
40-30	16	%29
50-40	4	%7
فوق50	4	%7
المجموع	**56**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تفريغات برنامج Excel

الشكل رقم**I–7** :**التمثيل البياني لأفراد العينة حسب السن**

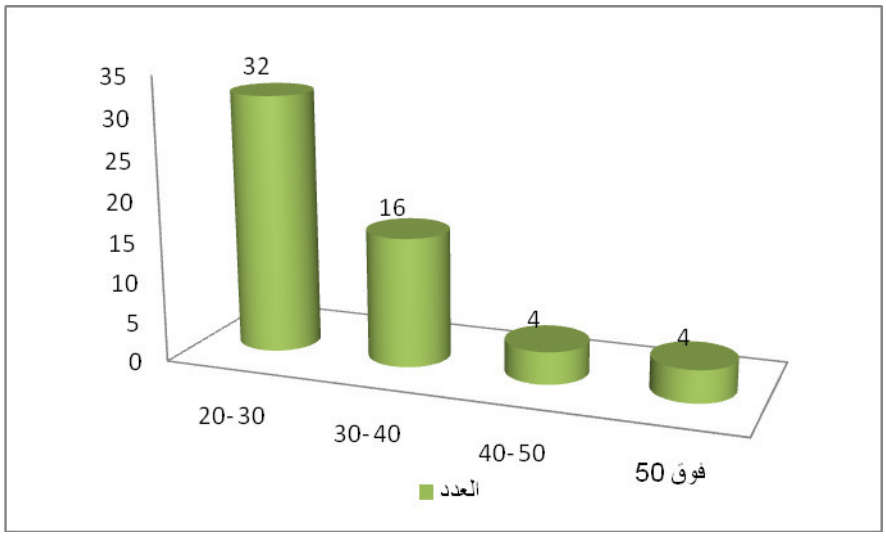

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج برنامج Excel

أما فيما يخص بالفئة العمرية لأفراد الدراسة، أظهرت النتائج المتحصل عليها أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على فئة الشباب (20-30/ 30-40سنة) إذ بلغ مجموع تكراراتهم 48 شاب وبنسبة مئوية بلغت 86%، أما الفئات الأخرى (40-50/فوق50 سنة)، فبلغ مجموع تكراراتهم 8 وبنسبة مئوية بلغت 14% وسبب هذا الإعتماد المطلق على فئة الشباب سببه نشاطات وأعمال المؤسسة التي تعتمد على مجهودات وطاقات كبيرة من أجل القيام بأعمالها كما ذكرنا سابقا.

جدول رقم **I–4**:**توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم عادي	8	%14
ثانوي	12	%22
ليسانس	16	%29
مهندس	9	%16
ماستر	3	%5
ماجستير	1	%1
أخرى حدد	7	%13
دكتوراه	0	0
المجموع	**56**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج برنامج Excel

الشكل رقم I–8: **التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية**

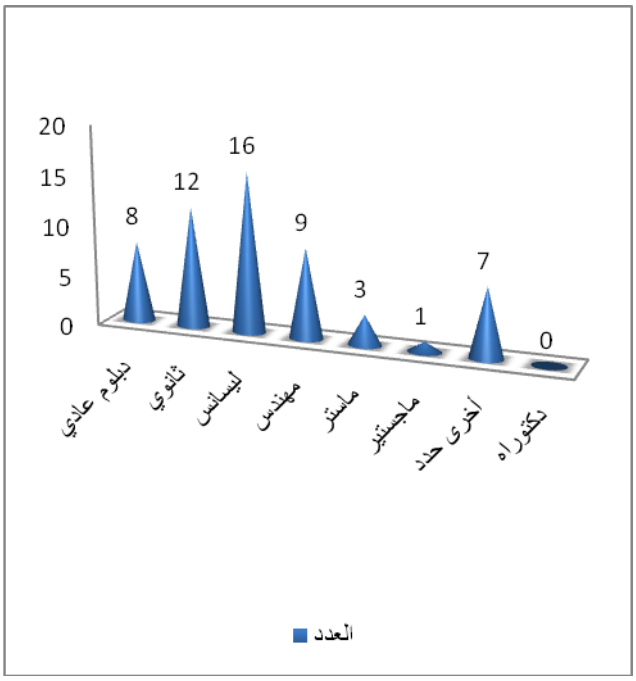

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على تفريغات برنامج Excel

كذلك توضح نتائج الدراسة أن المؤسسة لا تعتمد في أغلب الحالات في توظيفها للعمال على أصحاب الدراسات العليا كا الدكتوراه والماجستير والماستر، إذ مجموع تكراراتهم 4 وبنسبة مئوية بلغت 6%،وكذلك فئة المهندسين حيث بلغ مجموع تكراراتهم 9 وبنسبة مئوية بلغت 16% في المقابل نجد أغلب المستويات الموجودة في المؤسسة محصورة بين ليسانس وأصحاب المستوى الثانوية وكذلك أصحاب الشهادات العادية، والشهادات الأخرى كا تقني سامي وغيرها إذ بلغ مجموع تكراراتهم 43 وبنسبة مئوية بلغت 78%، وسبب إعتماد المؤسسة على أصحاب هاته المستويات راجع دائما إلى طبيعة نشاطها إذ لا تحتاج بشكل كبير على أصحاب المؤهلات العلمية الكبيرة.

الفرع الثاني: صدق وثبات المقياس:

من أجل أن تكون هذه الدراسة والمتمثل أساسا في إستمارة الإستبيان هادفة وذات بعد علمي صحيح وصادق تم عرضها وإختبار صدقها بإستعمال معامل الصدق والثبات (ألفا كرونباخ) عن طريق برنامج SPSS الذي أظهرت نتائجه صدق وقوة الإتساق الداخلي للدراسة بنسبة 84.3%، والجدول رقم 05 يوضح ذلك أكثر.

جدول رقم : I-5 يبين نتائج إختبار صدق وثبات المقياس

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ معامل الصدق والثبات	نسبة الصدق والثبات %
01	أبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية	37	0.843	%84.3

المصدر: من إعداد الطالب وفق لنتائج التحليل الإحصائي SPSS.

المطلب الثاني: الأدوات

يشمل هذا المطلب الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وكذلك البرامج والأوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الجمع:

1- إستمارة إستبيان[1]:

تعد إستمارة الإستبيان من أهم و أحد الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات إستخداما في البحوث التربوية والإقتصادية والإجتماعية، وذلك نظرا لقلة تكلفة إستخدامها من جهة، و لسهولة معالجة البيانات والنتائج المتحصل عليها من جهة أخرى فهي قائمة أسئلة توجه لعينة الدراسة من أجل الحصول على معلومات حول ظاهرة وموضوع معين، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم هذه الإستمارة بحيث وزعت على عينة من عمال المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) للإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك من أجل معرفة مدى تطبيق المؤسسة للمسؤولية البيئية والاجتماعية(أنظر الملحق رقم 01).

تتكون هذه الاستمارة من جزئين، الجزء الأول يشمل المعلومات الشخصية لأفراد العينة من (الاسم واللقب اختياري، الجنس، العمر، المؤهل العلمي)، أما الجزء الثاني فخصص لقياس درجة ممارسة المؤسسة للمسؤولية البيئية والاجتماعية،حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى محورين، المحور الأول يخص المسؤولية الاجتماعية حيث تم تقسيم كذلك هذا المحور إلى أبعاد فرعية وتشمل(البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، البعد الخيري والأخلاقي)، أما محور الثاني فهو يخص المسؤولية البيئية التي تشمل بعد واحد وهو البعد البيئي والجدول رقم06 سيوضح ذلك أكثر.

[1] جمعية ستيفيس للصحة النفسية لولاية سطيف،بتصرف،2009،ص1.

جدول رقم I-6: يوضح أبعاد الدراسة وعدد فقرة كل بعد

أبعاد المسؤولية الإجتماعية	الفقرات	عدد الفقرات
البعد الإجتماعي	1-9	9
البعد الإقتصادي	1-12	12
البعد الخيري والقانوني	1-8	8
أبعاد المسؤولية البيئية	الفقرات	عدد الفقرات
البعد البيئي	1-8	8
إجمالي فقرات الإستبيان	-	37

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على دراسات سابقة.

وقد تم إستخدام ليكارت(LIKERT) الثلاثي في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة، وتتمثل هذه الأوزان في (نعم، لا، محايد) ولكل وزن إتجاهه، كما هو موضح في الجدول رقم 07.

الجدول رقمI-7 : معايير تحديد الإتجاه

المستوى	الإتجاه
لا	1 إلى 1.66
محايد	1.67 إلى 2.33
موافق	2.34 إلى 3

المصدر: من إعداد الطالب

وهذا من أجل فتح المجال أمام أفراد العينة من أجل الإجابة بدقة حول الأسئلة المطروحة وإنجاز هذا الإستبيان كان بالرجوع إلى دراستين منها دراسة الدكتور محمد فؤاد حسين حمدي حول (الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك/2003)، ودراسة الأستاذة نوال ضيافي حول (المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية/2009-2010).

الفرع الثاني : الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة

أولا: الأدوات الإحصائية

تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل القيام بقراءة ودراسة أجوبة عينة الدراسة حول مدى تطبيق المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار لأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية ، ومن هذه الأدوات نجد :

1- المتوسط الحسابي المرجح Moyenne arithemétique pondérée

يعد المتوسط الحسابي من أهم الأدوات الإحصائية لدى مقاييس النزعة المركزية فهو يساعد الباحث على تفسير والتحليل الجيد للظاهرة المدروسة.

2- الإنحراف المعياري Ecar Type

كذلك الإنحراف المعياري يعد من بين مقاييس التشتت التي تساعد الباحث على معرفة درجة إختلاف الدرجات عن المتوسط الحسابي.

ثانيا: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

تم إستعمال برنامج spss v20 والذي يعني برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية،حيث كان في بدء الأمر يستعمل في دراسات العلوم الإجتماعية ، الإ أنه تطور إستخدامه في فروع العلم الأخرى نظرا لحاجة الباحثين له وهو ما تم القيام به في دراستنا هذه.

كذلك تم إستخدام برنامج Excel وهو كذلك أحد البرامج الإلكترونية التي تستعمل لإدارة المعلومات والبيانات وتحليلها.

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال توزيعنا لإستمارة الإستبيان (أنظر الملحق رقم 01) ثم مناقشتها.

المطلب الأول: عرض النتائج

الجدول رقم **I-8** :يوضح المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة.

الرقم	أبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة	المتوسط الحسابي المرجح العام	الإنحراف المعياري العام	الوزن
01	أبعاد المسؤولية الإجتماعية	1.6262	0.66639	لا
02	أبعاد المسؤولية البيئية	1.7946	0.74501	محايد

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج برنامج spss.

الفرع الأول: نتائج أبعاد المسؤولية الإجتماعية.

الجدول رقم **I-9**: **المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الإجتماعي.**

الرقم	البعد الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الإنحراف	الوزن
01	هل تهتم المؤسسة بتلبية حاجاتك ورغباتك؟	1,6250	0,61975	لا
02	هل تقدم لك المؤسسة خدمات للرعاية الصحية؟	1,3214	0,57547	لا
03	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نظام أمن للوقاية من الحوادث؟	1,4107	0,59625	لا
04	هل تقوم المؤسسة بعملية التعريف عن مخاطر العمل للعمال؟	1,3571	0,58554	لا

05	هل يستفيد العمال من تعويضات مالية في حالة حوادث العمل؟	1,3929	0,62315	لا
06	هل أنت راض عن التعويضات الإجتماعية الممنوحة لك من طرف المؤسسة؟	2,0000	0,71351	محايد
07	هل ترى أن المؤسسة توفر خدمات النقل لعمالها؟	1,2679	0,55567	لا
08	هل تقدم المؤسسة خدمات سكن لعمالها؟	1,6250	0,52440	لا
09	هل تتوفر المؤسسة على نشاطات ثقافية وترفيهية؟	1,7143	0,52964	محايد
-	**المتوسط الحسابي المرجح و الإنحراف المعياري العام**	**1.5238**	**0.59148**	**لا**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج برنامج spss.

الجدول رقم II – 1: المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الإقتصادي.

الرقم	البعد الإقتصادي	المتوسط الحسابي المرجح	الإنحراف المعياري	الوزن
01	هل ترى أن المؤسسة تقوم بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع ؟	1,6429	0,72434	لا
02	هل تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل للمعاقين؟	1,8214	0,69038	محايد
03	هل تساهم المنظمة في توفير فرص عمل للنساء؟	1,3214	0,66352	لا
04	هل توفر المؤسسة برنامج تكويني لعمالها من أجل رفع قدراتهم الإنتاجية؟	1,5179	0,66033	لا
05	هل ترى أن الأجر الذي تقدمه لك المؤسسة كافي لتلبية حاجياتك؟	1,3571	0,58554	لا
06	هل ترى أن العمل وفق طريقة المناوبة (شهر عمل شهر راحة)مناسب لتلبية حاجياتك الإقتصادية والإجتماعية؟	1,2857	0,67995	لا

07	هل ترى أن العمل وفق نظام العمل الدائم (العمل المستمر مع عطلة سنوية) مناسب لتلبية حاجياتك الإقتصادية والإجتماعية؟	2,1250	0,63425	محايد
08	هل يساهم العامل في تعظيم إنتاجية المؤسسة؟	1,1964	0,55333	لا
09	هل يساهم العامل في تعظيم أرباح المؤسسة؟	1,1964	0,55333	لا
10	هل يستفيد العامل من الأرباح والفوائد التي تحققها المؤسسة؟	1,3750	0,72770	لا
11	هل ترى بأن الأعمال والخدمات التي تنجزها المؤسسة ذات جودة عالية؟	1,8214	0,85508	محايد
12	هل تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي؟	1,2857	0,62419	لا
–	**المتوسط الحسابي المرجح و الإنحراف المعياري العام**	**1.4955**	**0.61655**	**لا**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج برنامج spss.

الجدول رقم **II – 2**: **المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الأخلاقي والقانوني.**

الرقم	البعد الأخلاقي والقانوني	المتوسط الحسابي المرجح	الإنحراف المعياري	الوزن
01	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نشاطات وخدمات خيرية لأفراد المجتمع؟	2,0000	0,63246	محايد
02	*هل تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع عملها أو منافسيها؟*	1,7321	0,79752	محايد
03	هل ترى بأن أهداف المؤسسة تتوافق مع قيم وأهداف المجتمع؟	1,6607	0,81524	لا
04	هل تقوم المؤسسة بمحاربة الفساد الإداري؟	1,9286	0,68376	محايد
05	هل تقوم المؤسسة بإجراء ندوات وإجتماعات مع عملها من أجل ترسيخ القيم الإخلاقية أثناء العمل؟	2,0179	0,67396	محايد

06	هل دائما ما تسعى المؤسسة لتحقيق الربح دون المراعاة للقيم والمبادئ الإخلاقية؟	1,8036	0,72412	محايد
07	هل تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة والمنظمة لعملها ولعمل المؤسسات الاخرى الناشطة في نفس المجال؟	1,6429	0,79609	لا
08	هل تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الإجتماعي؟	2,0893	0,83724	محايد
-	**المتوسط الحسابي المرجح و الإنحراف المعياري العام**	**1.8593**	**0.74504**	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج برنامج spss.

الفرع الثاني: نتائج أبعاد المسؤولية البيئية

الجدول رقم**II-3**: **المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد البيئي.**

الرقم	البعد البيئي	المتوسط الحسابي المرجح	الإنحراف المعياري	الوزن
01	هل ترى بأن المؤسسة تلتزم باللوائح الداعية لحماية البيئة؟	1,6607	0,74533	لا
02	هل ترى بأن المؤسسة تتجنب الإضرار بالبيئة خلال القيام بنشاطاتها؟	1,8036	0,77271	محايد
03	هل الحفاظ على المبادئ والقيم البيئية من مرتكزات وأسس التي تسعى لها المؤسسة؟	1,6071	0,73059	لا
04	هل تقوم المؤسسة بإجراء دورات تحسيسة لعمالها بأهمية الحفاظ على البيئة؟	1,7321	0,64642	محايد
05	هل تقوم المؤسسة بإجراء مراجعة وتقييم حول أدائها البيئي؟	1,8393	0,75743	محايد

06	هل تهتم المؤسسة وتسعى في تطبيق المبادئ التي دعت إليها المواصفة الدولية للتقييس 14000iso للحفاظ على البيئة؟	1,8214	0,81144	محايد
07	هل تقوم المؤسسة بإعداد تقارير حول أدائها البيئي؟	2,0714	0,80582	محايد
08	هل ترى بأن المؤسسة تقوم بالمساهمة في حل ومعالجة المشاكل البيئية الواقعة؟	1,8214	0,69038	محايد
-	**المتوسط الحسابي المرجح و الإنحراف المعياري العام**	**1.7946**	**0.74501**	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج برنامج spss.

المطلب الثاني: المناقشة:

سيتم في هذا المطلب مناقشة النتائج الإستبيان المتحصل عليها من برنامج spss.

❖ أظهرت نتائج الدراسة المتحصل عليها من الجدول رقم 08 أن المؤسسة محل الدراسة لا تلتزم ولاتطبق أبعاد المسؤولية الإجتماعية إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.6262 وهو درجة غير موافق على سلم ليكارت مع تسجيل تشتت متوسط بإنحراف معياري بلغ 0.66639، هذا من حيث أبعاد المسؤولية الإجتماعية أما من حيث بعد المسؤولية البيئية بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.7946 وهو درجة محايد على سلم ليكارت مع وجود تشتت عالي نسبيا إذ بلغ الإنحراف المعياري لبعد المسؤولية البيئية 0.74501 هذا من وجهة نظرا أفراد العينة إلا أنهم أكدوا على عدم إهتمام المؤسسة بالوائح والمبادئ والقيم البيئية كما هو موضح في الفقرة رقم 01 والفقرة رقم 03 من الجدول رقم 12.

الفرع الأول: مناقشة نتائج أبعاد المسؤولية الإجتماعية.

❖ إن هذه النتائج والدراسة المسجلة كانت من مستوى عام لكل من أبعاد المسؤولية الإجتماعية والبيئية،إلا أنه ومن خلال الجداول رقم 09-10-11 على التوالي سيتم دراسة كل بعد من أبعاد المسؤولية الإجتماعية على حدى من أجل معرفة محل تقصير المؤسسة في المسؤولية الإجتماعية، وكذلك الجدول رقم 12 المخصص لبعد المسؤولية البيئية.

❖ تبين النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 09 أن المؤسسة لا تلتزم ولا توفر خدمات إجتماعية لعمالها من خلال قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام حيث بلغ 1.5238 وتوافق هذه القيمة درجة غير موافق (لا) على

سلم ليكارت، وتظهر الفقرات رقم 01-02-03-04-05-07 ضعف وتقصير المؤسسة لأدائها الإجتماعي تجاه عمالها، حيث بلغت المتوسطات الحسابية المرجحة 1,6250-1,3214-1,4107-1,3571 1,3929-1,2679على التوالي.

❖ كذلك تبين النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 10 ضعف الأداء الإقتصادي للمؤسسة حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.4955 وهو درجة غير موافق (لا) على سلم ليكارت، وبإنحراف معياري متوسط بلغ 0.61655، كما تبين الفقرات رقم 01-04- 09-10-12 على محل ومكان تقصير المؤسسة في أدائها الإقتصادية.

❖ أظهرت النتائج المتوصل إليها من الجدول رقم 11 أن أفراد العينة إلتزموا الحياد في إجاباتهم حول مدى تطبيق المؤسسة للبعد الاخلاقي والقانوني من خلال قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام الذي بلغت 1.8593 وبإنحراف معياري عال بلغ 0.74504.

❖ إلا أن أفراد العينة أكدوا على عدم توافق أهداف المؤسسة مع قيم و أهداف المجتمع من خلال الفقرة رقم 03 كما أوضحوا على ضعف إلتزام المؤسسة بالقوانين المؤطرة و المنظمة لعملها ولعمل الموسسات الأخرى الناشطة في نفس المجال.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج أبعاد المسؤولية البيئية.

❖ أما من حيث إلتزام المؤسسة لمسؤولياتها تجاه البيئية، فلقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.7946 وبإنحراف معياري عال وصل إلى0.74501 ولم تقتصر كل إجابات أفراد العينة على الحياد تجاه تطبيق المؤسسة وإلتزامه بالبعد البيئي، حيث تظهر الفقرة رقم 01 على عدم إلتزام المؤسسة بالوائح الداعية لحماية البيئية كما تبرز الفقرة رقم 03 على قلة وضعف إهتمام المؤسسة بالمبادئ والقيم البيئية.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من الدراسة الميدانية الذي أجريت على المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) أن المؤسسة لديها مصالح ومكاتب في جميع مجالات المسؤولية الإجتماعية كامصلحة الشؤون الإجتماعية ومصلحة الوقاية والأمن الصناعي وغيرها من المصالح ذات البعد الإجتماعي كما لديها مديرية خاصة بحماية البيئة، وبالرغم من إمتلاك المؤسسة أدوات ووسائل الإلتزام بالمسؤولية البيئية والإجتماعية إلا أن إلتزاماتها كانت ضعيفة وذات قصور لأسباب تبقى مجهولة من الجانبين سواء الجانب الإجتماعي والجانب البيئي وهذا حسب إجابات أفراد العينة على أسئلة الإستبيان.

مع تزايد نشاط وحجم الشركات البترولية، وفي ظل بيئة تحكمها شدة المنافسة وإضطرابات إقتصادية من أزمات عالمية، أصبح لزاما على هاته الشركات التوجه نحو الإهتمام والإلتزام بالمسؤولية البيئية والإجتماعية، نظرا لما تجنيه هذه الشركات من مكاسب إقتصادية وإجتماعية وكذلك ثقافية.

فالمكسب الإقتصادي الذي تحققه هذه الشركات يكون من خلال زيادة الأرباح والمداخيل وتحسين سمعة الشركة من خلال كسب رضا وولاء العمال وأفراد المجتمع وهو ما يعرف بالربح أو المكسب الإجتماعي الذي يتأتى من تلبية حاجاتهم ورغباتهم، ففي السابق كان جل إهتمام الشركات منصب على تحقيق الأرباح من خلال تحويل المدخلات من مواد أولية إلى مخرجات من سلع وخدمات ثم تقديمها للبيع دون مراعاة للجوانب البيئية والإجتماعية المحيطة بالشركة سواء الداخلية أو الخارجية التي تستفيد منها الشركة في عمليتها الإنتاجية، إلا أنه أثبتت التجارب فشل وضعف هذه السياسة، لأن قدرة الشركة على مواجهة الأزمات ومجارات شدة المنافسة لن يكون إلا بخلق بيئة عمل مناسبة للعاملين مع المساهمة في معالجة وحل القضايا البيئية والإجتماعية التي تؤرق أفراد المجتمع.

أما المكسب الثقافي فيتحقق من خلال إلتزام الشركة بالمسؤولية الإجتماعية، فالمسؤولية الإجتماعية هي قبل كل شيئ ثقافة تسعى من خلالها المؤسسة إلى تجسيد أهدافها.

ومن خلال ماسبق نقوم بمناقشة الفرضيات مع توضيح نتائج كل فرضية.

1-نتائج الفرضيات

ا-بالنسبة للفرضية الأولى: إن إلالتزام بأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الإقتصادية، تعتبر هذه الفرضية صحيحة ويتم تثبيتها إذ توحي وتدل مؤشرات ومبادئ المسؤولية البيئية والإجتماعية على نجاح والتطور وإستمرارية المؤسسات الإقتصادية في سوق في ظل تطبيق هاته الأخيرة لكل ما تم تقريره في أبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية، وتتفرع عن هذه الفرضية النتائج التالية:

- إن تبني ودمج عنصر البيئي والإجتماعي للشركة البترولية هو إستثمار إقتصادي تجني من خلاله الشركة أرباح طائلة وفي شتى المجالات؛
- أن الإلتزام بهذه الأبعاد والمبادئ لايعد تكلفة تقع على عاتق الشركات؛
- عدم وجود ثقافة راسخة للشركات البترولية حول أبعاد ومبادئ المسؤولية البيئية والإجتماعية؛
- أن تهرب الشركات من إفصاحها عن أعمالها ونشاطاتها تجاه البيئة والمجتمع يخل بمبدئ من مبادئ المسؤولية الإجتماعية؛
- أن التقيد والإهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية لا يتنافى مع أهداف وأفاق الشركات البترولية.

ب- بالنسبة للفرضية الثانية: تتوقف المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة على مدى إلتزام هذه الأخيرة بتلبية حاجات ومتطلبات عمالها فقط.

هذه الفرضية غير صحيحة ويتم رفضها، إذ لابد أن تمس تلبية هذه الحاجات والرغبات كل أفراد المجتمع والبيئة المحيطة وهذا ماتنص عليه نصوص ودواليب المسؤولية البيئية والإجتماعية.

- أن مفهوم المسؤولية الإجتماعية يشمل الجانب الخيري والجانب الإقتصادي وكذلك الجانب الأخلاقي والقانوني وبالتالي فهي تشمل كل الجوانب المهمة في إستمرار وتطور الشركات البترولية؛
- رغم تنوع وتعدد الأراء حول مفهوم المسؤولية الإجتماعية من تصنيفها بأنها إلتزام على عاتق الشركات إلى تصنيفها كذلك بأنها إستجابة طوعية إلا أنها لا تخرج على كونها أعمال خيرية هادفة سواء للعمال أو للمجتمع؛
- أن تشكل وظهور مفهوم المسؤولية الإجتماعية كان منذ بداية الثورة الصناعية إلى أن إكتمل في زمن الإقتصاد الحرة ما يبين مكانة هذا العنصر تاريخيا وأنه ليس وليد الصدفة بل ظهر بمقاومة وضغط الهيئات المحلية والدولية المطالبة بإحترام حقوق الإنسان كاهيئة الأمم المتحدة؛
- إن تطبيق الشركة لأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية، يجنب الشركة الدخول في الصراعات والنزاعات مع العمال وأفراد المجتمع.

ج- بالنسبة للفرضية الثالثة :أن المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) تلتزم بأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية.

عند دراستنا وتحليلنا لإجابات أفراد عينة الدراسة من خلال إستمارة الإستبيان تبين أن المؤسسة محل الدراسة لا تطبق ولا تلتزم بأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية، وعليه يتم رفض هذه الفرضية.

- أن المؤسسة محل الدراسة تملك مقومات وإمكانيات الإلتزام بالمسؤولية البيئية والإجتماعية؛
- غياب ثقافة والوعي من أسباب تخلف المؤسسة عن التوجه نحو الإهتمام بالجانب البيئي والإجتماعي؛
- غياب التنظيم والتخطيط الجيد لجهود وأعمال الشركات حول ترسيخ وتطبيق أبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية.

2-توصيات الدراسة:

وبناءا على هذه الإستنتاجات نقترح التوصيات التالية التي ممكن أن تكون مساعدة على ترسيخ ثقافة الإلتزام بمبادئ المسؤولية البيئية والإجتماعية لدى الشركات البترولية عامة وللشركة محل الدراسة خاصة بما يحقق السعادة والنمو والتطور للشركة و لأفراد المجتمع.

- القيام بوضع مبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية ضمن الأهداف التي تسعى لها المؤسسة لتطبيقها كا سيعيها للربح والبقاء في السوق؛
- الإعداد والتنظيم الجيد من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال إعتماد المؤسسة على مسيرين أكفاء وذوي أخلاق حسنة؛
- إعداد المؤسسة لتقارير دورية وسنوية من أجل معرفة وضعها تجاه الجانب البيئي والإجتماعي؛
- الإهتمام بعنصر المحاسبة الإجتماعية ومعاقبة كل من يخل بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية من طرف المؤسسة؛
- إصدار الدولة لقوانين وتشريعات تهدف لحماية البيئة والمجتمع عن طريق تطبيق المؤسسات لأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية؛
- القيام بنداوات وإجتماعات من أجل التحسيس بخطورة إخلال المؤسسات بالجانب البيئي والإجتماعي؛
- الإستفادة من خبرات المؤسسات الكبرى في مجال تفعيل المسؤولية البيئة والإجتماعية ولعل أهم المؤسسات المتفوقة في مجال المسؤولية الإجتماعية، المؤسسات السويدية؛
- دور الإعلام من خلال نشر تقارير للشركات الناجحة والتي تلتزم بأعمالها تجاه البيئة والمجتمع؛
- ضرورة قيام المؤسسات بعملية الإفصاح عن نشاطاتها البيئية والإجتماعية

3-أفاق الدراسة:

قمنا من خلال هذه الدراسة تبين مفاهيم وأبعاد المسؤولية البيئية والإجتماعية، كما قمنا بتوضيح فوائد تطبيقها، وتبقى الدراسة مفتوحة لتناول جوانب أخرى مهمة كا:

- دراسة عنصر التنافسية في مجال المسؤولية البيئية والإجتماعية.
- ربط عنصر المسؤولية البيئية والإجتماعية بالجودة الشاملة.
- ربط كذلك عنصر المسؤولية البيئية والإجتماعية بالإستراتجية الشاملة.

قائمة المراجع العربية

ا- الكتب:

1- مطانيوس مخول ،عدنان غانم، **نظام الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد 25 العدد الثاني .2009،ص35.

2- نجم عبود نجم ، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، كتاب، دار الورق للنشر والتوزيع،2012،ص19

ب- البحوث الجامعية:

1- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**،كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية،جامعية قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2007،ص16 .

2-فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك** أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المستنصرية-اليمن، 2003 ص47.

3- موسى عبد الناصر،امال رحمان،**الإدارة البيئية وأليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية**، أبحاث إقتصادية و إدارية العدد الرابع، جامعة بسكرة،سنة2008،ص74.

ج- الملتقيات والمؤتمرات:

1- راشي طارق، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسات الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى دولي، جامعة فرحات عباس سطيف 2011، ص148.

2- رسلان خضور، **التنمية الإقتصادية والأجتماعية في سوريا**، ندوة الاقتصادية الرابعة والعشرون، دمشق،2011،ص18 .

3- رابح عرابة،وهيبة بن داودية، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية**، ملتقى، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر ص7.

4- صالح السحيباني، **المسؤولية الإجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، ملتقى دولي، لبنان، 2009 ص4.

5- عبد الله خبابه، صهيب خبابه، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى دولي، جامعة بشار 2012، ص1.

6- فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، **الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية**، ملتقى وطني، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، سنة النشر مجهولة.

8- محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الأثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة**، ملتقى دولي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بشار 2012.

9- منية غريب، ساسي سفيان، **المؤسسةالإقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق**، ملتقى وطني، جامعة الطارف، سنة النشر جهولة، ص2 .

10- وهيبة مقدم، **تحسين الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو26000 حول المسؤولية الإجتماعية**، ملتقى، جامعة عبد الحميد إبن باديس-مستغانم- الجزائر، ص7 .

د-الوثائق:

1- جمعية ستيفيس للصحة النفسية لولاية سطيف،بتصرف،2009،ص1.

و-منشورات المؤسسة:

1- مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار، مجلة، العدد الأول، الجزائر، 2010، ص50.

هـ-التقارير:

1- المواصفة القياسية الدولية إيزو26000 حول المسؤولية الإجتماعية،2006،ص1.

2-محمد علي الأنباري، **الإطار المفاهيمي للبيئة والتنميةالمستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيدها دوليا ومحليا**، **تقرير** قسم الهندسة المعمارية ، جامعة بابل العراق، سنة النشر مجهولة،ص1

ن-المجلات:

1- المعهد العربي للتخطيط، **المسؤولية الإجتماعية للشركات**، مجلة، العدد تسعون، الكويت،2010 ، ص2

2- حسين الأسرج، **المسؤولية الإجتماعية للشركات**، مجلة، العدد تسعون، الكويت، 2010، ص7 .

3- عمري صخري، عبادي فاطمة، **دور الدولة في تدعيم تطبيق نظام الإدارة البيئية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية** مجلة الباحث العدد 11، 2012، ص158.

قائمة المراجع الأجنبية

a–books

1– David crowther,guler aras, **corporate socialresponsability**, book 2008,p19.

2–wayne visser, **REVISITING CARROLL'S CSR PYRAMID AN AFRICAN PERSPECTIVE**, book ,2005 ,p34

b- rapports

1- **Iso26000 responsability social**, p3.

ملحق رقم (I-1):

إستمارة إستبيان الموزعة على عمال المؤسسة.

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم ا لإقتصادية

التخصص:إقتصاد وتسيير بترولي

إستمارة إستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

يسعى الباحث من وراء هذا الإستبيان المرفق إجراء دراسة حول المسؤولية البيئية والإجتماعية للشركات البترولية ويدخل هذا البحث ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تسيير وإقتصاد بترولي، وبإعتباركم أحد عمال وكوادر المؤسسة نرجو منكم الإجابة بدقة حول الأسئلة المرفقة لهذا الإستبيان من أجل إضفاء الصبغة اللازمة للدراسة،علما أن إجاباتكم هذه ستبقى محفوظة ضمن حدود الدراسة.....وستكونون بإذن الله تعالى أحد المساهمين في إنجاز هذا العمل ..... وشكرا.

ملاحظة: ضع علامة × في الخانة المناسبة.

معلومات شخصية:

- الإسم واللقب(إختياري):.....
- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- السن: من20إلى 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من 40إلى 50 سنة ☐ فوق 50 سنة ☐
- المؤهل العلمي: ثانوي ☐ دبلوم عادي ☐ ليسانس ☐ مهندس ☐ ماستر ☐

ماجستير ☐ دكتوراء ☐ أخرى حدد.....

السنة الجامعية: 2013/2012

الأسئلة التفصيلية:

المحور الأول :المسؤولية الإجتماعية

1- البعد الإجتماعي

الرقم	الأوزان / الأسئلة	نعم	لا	محايد
1	هل تهتم المؤسسة بتلبية حاجاتك ورغباتك؟			
2	هل تقدم لك المؤسسة خدمات للرعاية الصحية؟			
3	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نظام أمن للوقاية من الحوادث؟			
4	وهل تقوم المؤسسة بعملية التعريف عن مخاطر العمل للعمال؟			
5	وهل يستفيد العمال من تعويضات مالية في حالة حوادث العمل؟			
6	هل أنت راض عن التعويضات الإجتماعية الممنوحة لك من طرف المؤسسة؟			
7	هل ترى أن المؤسسة توفر خدمات النقل لعمالها؟			
8	هل تقدم المؤسسة خدمات سكن لعمالها؟			
9	هل تتوفر المؤسسة على نشاطات ثقافية وترفيهية؟			

2- البعد الإقتصادي

1	هل ترى أن المؤسسة تقوم بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع ؟			
2	هل تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل للمعاقين؟			
3	هل تساهم المنظمة في توفير فرص عمل للنساء؟			
	هل توفر المؤسسة برنامج تكويني لعمالها من أجل رفع قدراتهم الإنتاجية؟			
4	هل ترى أن الأجر الذي تقدمه لك المؤسسة كافي لتلبية حاجياتك؟			
5	هل ترى أن العمل وفق طريقة المناوبة (شهر عمل شهر راحة)مناسب لتلبية حاجياتك الإقتصادية والإجتماعية؟			

6	*هل ترى أن العمل وفق نظام العمل الدائم (العمل المستمر مع عطلة سنوية) مناسب لتلبية حاجياتك الإقتصادية والإجتماعية؟*			
7	هل يساهم العامل في تعظيم إنتاجية المؤسسة؟			
8	هل يساهم العامل في تعظيم أرباح المؤسسة؟			
9	هل يستفيد العامل من الأرباح والفوائد التي تحققها المؤسسة؟			
10	هل ترى بأن الأعمال والخدمات التي تنجزها المؤسسة ذات جودة عالية؟			
11	هل تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي؟			

3- البعد الأخلاقي والقانوني

1	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نشاطات وخدمات خيرية لأفراد المجتمع؟			
2	*هل تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع عملها أو منافسيها؟*			
3	هل ترى بأن أهداف المؤسسة تتوافق مع قيم وأهداف المجتمع؟			
4	هل تقوم المؤسسة بمحاربة الفساد الإداري ؟			
5	هل تقوم المؤسسة بإجراء ندوات وإجتماعات مع عملها من أجل ترسيخ القيم الإخلاقية أثناء العمل؟			
6	هل دائما ما تسعى المؤسسة لتحقيق الربح دون المراعاة للقيم والمبادئ الإخلاقية؟			
7	هل تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة والمنظمة لعملها ولعمل المؤسسات الاخرى الناشطة في نفس المجال؟			
8	هل تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الإجتماعي؟			

المحور الثاني: المسؤولية البيئية.

1- البعد البيئي.

الرقم	الأوزان / الأسئلة	نعم	لا	محايد
1	هل ترى بأن المؤسسة تلتزم باللوائح الداعية لحماية البيئة؟			
2	هل ترى بأن المؤسسة تتجنب الإضرار بالبيئة خلال القيام بنشاطاتها؟			
3	هل الحفاظ على المبادئ والقيم البيئية من مرتكزات وأسس التي تسعى لها المؤسسة؟			
4	هل تقوم المؤسسة بإجراء دورات تحسيسة لعمالها بأهمية الحفاظ على البيئة؟			
5	هل تقوم المؤسسة بإجراء مراجعة وتقييم حول أدائها البيئي؟			
6	هل تهتم المؤسسة وتسعى في تطبيق المبادئ التي دعت إليها المواصفة الدولية للتقييس 14000iso للحفاظ على البيئة؟			
7	هل تقوم المؤسسة بإعداد تقارير حول أدائها البيئي؟			
8	هل ترى بأن المؤسسة تقوم بالمساهمة في حل ومعالجة المشاكل البيئية الواقعة؟			

ملاحظة:

إذا كنت ترغب في معرفة نتائج الإستبيان قم بكتابة بريدك الإلكتروني لكي نقوم بإرسال النتائج.

إيميل:.....